برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٠ - ١٩٩٧/١٠/٢٣

البرامج القطرية

البند ٧ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/97/7/Add.6
8 September 1997
ORIGINAL: ENGLISH

اليمن

٢٠٠١-١٩٩٨

الموجز

يتطلب البرنامج القطري المقترح لليمن موافقة **المجلس التنفيذي**، رهنا بإتاحة الموارد، على اعتماد ٢٨,٥ مليون دولار للأنشطة الأساسية للبرنامج، و٨,٨ ملايين دولار للأنشطة التكميلية، وذلك للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وقد تم الالتزام فعلاً بمبلغ ٢,٤ مليوني دولار. ويبلغ عدد أفراد المجموعات التي يهدف **البرنامج** إلى إفادتها نحو ٠٠٠ ٨٣ مستفيد على نحو مباشر سنوياً من الأنشطة الأساسية للبرنامج. ونظراً لتوفير الحصص الغذائية السرية في إطار النشاطين المعنيَّين بالصحة والزراعة، فإن ذلك يعني توفير حصص غذائية لنحو ٠٠٠ ١٥٠ مستفيد على نحو مباشر أو غير مباشر. ويتطلب دعم اللاجئين الصوماليين (ويتوقع أن يبلغ عددهم ٠٠٠ ٨ لاجئ) على سبيل البيان ثلاثة ملايين دولار لفترة السنوات الأربع، وسيستمر دعمهم عن طريق عملية الإغاثة الممتدة التي يضطلع بها **البرنامج**.

يُصنَّفُ اليمن ضمن فئة أقل البلدان نمواً، ويدخل في عداد بلدان العجز الغذائي. وفي عام ١٩٩٦، كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بما يضاهي ٢٨٠ دولاراً. ويعيش نحو ٢٠ في المائة من السكان دون حد الفقر كما يعيش معظم الفقراء المدقعين في المناطق الريفية. وظلت سبل الحصول على التعليم محدودة حيث تبلغ نسبة الميه ٨٨ في المائة لدى النساء و٣٦ في المائة لدى الرجال. وفي حين أن معظم الفتيان يلتحقون بالمدارس، فإن عدد الفتيات اللائي يلتحقن بالمدارس يقل عن نصف مجموع الفتيات. وتبين مؤشرات الصحة وجود مشكلات خطيرة، حيث يزيد معدل وفيات الأمهات عن متوسط أقل البلدان نموا بالثلث، كما يرتفع معدل وفيات الاطفال دون الخامسة من العمر.

ويظل البرنامج القطري مركِّزاً على القطاع الاجتماعي، عن طريق الأنشطة المزمعة في مجالي التعليم والصحة، مع إيلاء عناية خاصة للنساء والأطفال. وسيتواصل استخدام الغذاء حافزاً لتشجيع الفتيات على الالتحاق بالمدارس، وحفز الأسر على الانتفاع بخدمات الرعاية الصحية الأساسية. وفضلاً عن ذلك، يتوقع **البرنامج**، مع شروعه في تنفيذ مشروع تجريبي جديد، أن يمد دعمه تدريجياً ليشمل الإنتاج الزراعي والإصلاح البيئي، وذلك عن طريق المبادرات المحلية لدعم الأمن الغذائي الأسري. ويعتزم **البرنامج** كذلك دعم سلعه الغذائية بالمغذيات الدقيقة.

وسيواصل **البرنامج** تنفيذ العمليات بالاستعانة بالوزارات الحكومية المختصة، وبالتشاور الوثيق مع وزارة التخطيط. ويجري **البرنامج** تنسيق أنشطته مع **الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة**. وقد تغلَّب **البرنامج** على الصعوبات التي صودفت في الماضي فيما يخص المعوقات اللوجستية ومخالفات إدارة الأغذية، حيث يضطلع بدور أكبر في النقل البري داخل البلد. وكذلك اضطلع **البرنامج** بتعزيز الرصد والمساءلة. وتبين التدابير التصحيحية التي اتخذها **البرنامج** مدى تعزيزها للفعالية والجدوى.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programme

de Alimentos

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات إقليم آسيا والبحر المتوسط ورابطة الدول المستقلة:	M. Hammam	رقم الهاتف: 6513-2208
منسق عمليات اليمن:	P. Turnbull	رقم الهاتف: 6513-2800

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

A

التركيز الاستراتيجي: انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

١- عرض مخطط الاستراتيجية القطرية لجمهورية اليمن على **المجلس التنفيذي** في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٦. وأجاز **المجلس** الاستراتيجية المقترحة وشجع على إعداد برنامج قطري. وأوصى بتحديد السبل الكفيلة بتحقيق وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتحقيقاً للاتساق مع دورات البرمجة الخاصة بالوكالات الأخرى التابعة **لمنظومة الأمم المتحدة**، يغطى هذا البرنامج القطري **للبرنامج** فترة أربع سنوات، هي الفترة ١٩٩٨-٢٠٠١.

الفقراء الجوعى: الأولويات وتلبية احتياجاتهم

٢- **انعدام الأمن الغذائي، والفقر، والعرضة للكوارث على الصعيدين الوطني والأسري:** يدخل اليمن في عداد أقل البلدان نموا، ويأتي في المؤخرة من حيث ترتيبه بحسب مؤشر التنمية البشرية المعتمد في **منظومة الأمم المتحدة** (أي يحتل المرتبة الثامنة والأربعين بعد المائة من ١٧٥ بلدا). وأدت التطورات الإقليمية والسياسية التي وقعت في مطلع العقد الحالي إلى هبوط مفاجئ في الاقتصاد. وأهم ما في الأمر أن تحويلات العمال اليمنيين المغتربين في البلدان المجاورة انخفضت بصورة حادة منذ حرب الخليج، مما أدى إلى نضوب مصدر رئيسي للعائدات من النقد الأجنبي التي كان البلد يعتمد عليها في استثماراته الإنمائية. وأدت عودة أعداد كبيرة من العمال اليمنيين إلى بلدهم إلى زيادة البطالة (التي تربو على ٣٠ في المائة في الوقت الحاضر)، واستغلال الموارد الطبيعية بصورة مفرطة، والضغط على الخدمات العامة. وكذلك قطعت المساعدات الخارجية، سواء المعونة المالية من البلدان الغنية المنتجة للنفط في المنطقة (نتيجة لحرب الخليج أيضا) والمساعدات الاقتصادية والتقنية التي كانت تقدم من الاتحاد السوفييتي سابقا إلى ما كان يعرف بجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية (والذي يشكل تشكل حاليا المحافظات الجنوبية للجمهورية اليمنية الموحدة). وفي عام ١٩٩٤، أدى توتر العلاقات بين الشمال والجنوب عقب توحيد البلاد في عام ١٩٩٠ إلى اندلاع حرب أهلية قصيرة الأمد.

٣- يبين الدخل الإجمالي والمؤشرات الاجتماعية تدهورا عاما نتيجة للأحداث التي وقعت خلال العقد الجاري. وانخفض نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي إلى النصف في الفترة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٦، إذ هبط من ٦٨٦ دولارا[١] إلى ٢٨١ دولارا، وتجلى في ذلك انخفاض تحويلات المغتربين التي انخفضت من ٨٠٠ مليون دولار في السنة إلى ١٢٠ مليون دولار فقط حاليا. وإلى جانب انخفاض النمو الاقتصادي بشكل حاد، كان التضخم مرتفعا، حيث بلغ معدلا سنويا مقداره ١٠٠ في المائة عام ١٩٩٤ ولم تتمكن السلطات من التحكم فيه إلا مؤخرا. ونتيجة لذلك، اضطرت أسر يمنية عديدة إلى تقليل إنفاقها على الغذاء، والرعاية الصحية، وتعليم الأطفال ولاسيما الفتيات.

٤- إن اليمن أيضا من بلدان العجز الغذائي، إذ تنحصر الزراعة على ٢,٦ في المائة من مساحة أراضيه الكلية كما أن الغلات من المحاصيل من أقلها في العالم. وتشكل الحبوب الغذاء الرئيسي ويعتمد اليمن على الواردات لتغطية ما يزيد على ٦٠ في المائة من الاستهلاك المحلي. وتزداد حالة الأمن الغذائي الأسري سوء نتيجة لسرعة النمو السكاني (٣,٧ في المائة في السنة)، وانخفاض متوسط الدخل، والتدهور البيئي.

---

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة ا مريكية.

٥- ويعيش نحو ٢٠ في المائة من السكان البالغ عددهم ١٧ مليون نسمة دون حد الفقر (إذ يبلغ نصيب الفرد منهم من الدخل السنوي ٢٠٥ دولارات) بينما يعيش ١٣ في المائة من السكان دون حد الفقر المطلق (نصيب الفرد منهم من الدخل السنوي ١٤٣ دولار). ويعيش معظم هؤلاء الفقراء المدقعين في المناطق الريفية حيث لا يملكون موارد كافية لسد الاحتياجات الغذائية الأساسية؛ ويعاني نحو ٣٠ في المائة من الأطفال من سوء التغذية. أما الاستغلال المفرط لقاعدة الموارد في البلد فيفيد منه أساساً منتجو المحاصيل ذات القيمة النقدية العالية (وخصوصاً القات)، الذين استغلوا الدعم الحكومي لأسعار المدخلات الزراعية.

٦- ويشكل تضاؤل الموارد الحرجية والمياه الجوفية خطراً شديداً على فقراء الريف، الذين يمثلون العمال الزراعيين الأساسيين الذين تشمل مسؤولياتهم عن تحقيق الأمن الغذائي الأسري الإمداد بحطب الوقود والماء للأغراض المنزلية. وعبء العمل المترتب على هذه المسؤوليات ثقيل لدرجة أن بعض الآباء يخرجون بناتهم من التعليم الابتدائي كي يساعدن في الاضطلاع بهذه الأعباء وغيرها من الأعباء المنزلية. ومن ثم تحرم الفتيات من التعليم الذي يشكل وسيلة رئيسية لتمكينهن في مجتمع يتسم بالفوارق الواضحة بين الجنسين. وتشير التقديرات إلى أن ٨٨ في المائة من النساء أميَّات، مقارنةً بنسبة الأمية البالغة ٣٦ في المائة لدى الرجال.

٧- ويؤدي ثقل الأعباء التي تضطلع بها النساء أيضاً إلى سوء حالتهن الصحية، التي تتأثر سلباً كذلك بتدنِّي التغذية، وقلة التخطيط الأسري (إذ لا يتجاوز استخدام موانع الحمل ٧ في المائة)، وعدم تيسُّر خدمات الرعاية الصحية الأساسية (إذ لا يحصل على الخدمات الصحية سوى ٣٨ في المائة من السكان). وترتفع وفيات الأمهات لدى الولادة ارتفاعاً شديداً حيث يبلغ المعدل ١ ٤٠٠ في كل ١٠٠ ٠٠٠ حالة (مقارنةً بمتوسط المعدل نفسه في أقل البلدان نمواً حيث يبلغ ١ ٠٣٠ في كل ١٠٠ ٠٠٠)، كما ترتفع وفيات الأطفال حيث يبلغ المعدل ٨٨ في كل ١ ٠٠٠ ولادة حية. ويدخل اليمن ضمن أقل بلدان العالم نمواً من حيث مؤشر التنمية فيما يخص قضايا الجنسين الذي يطبقه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**.

٨- وكذلك فإن جزءاً كبيراً من اليمن معرض للزلازل والفيضانات. وعلى غرار ما تم في الماضي، سيكون بوسع **البرنامج** أن يقترض من مخزونات الأغذية المخصصة للمشروعات الإنمائية لتغطية عمليات الطوارئ إلى حين وصول مساهمات المانحين المقدمة للتصدي للكوارث.

٩- **استراتيجيات الحكومة للأمن الغذائي:** يقوم برنامج شبكة الأمان الذي تضطلع به الحكومة على دعم الأسعار بصفة عامة. ويشكل دعم أسعار القمح والدقيق أحد عناصره الرئيسية، ونظراً لأن سعر البيع بالتجزئة لهاتين السلعتين يعادل نحو ثلث تكلفة الاستيراد، فإن الدعم يكلف الحكومة زهاء ٢٥٠ مليون دولار في السنة، أي نحو ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنه بالنظر إلى أن كافة المستهلكين يمكنهم الانتفاع بهذا الدعم، فلا يصل منه سوى ٤٠ مليون دولار إلى السكان الذين يعيشون دون حد الفقر. وأدى ارتفاع تكلفة واردات القمح إلى عجز كبير في الحساب الجاري، وعجز في ميزان المدفوعات، والدين الخارجي. وكجزء من تدابير التعديل الهيكلي الاقتصادي، تم رفع الدعم العام عن بعض الأسعار. ويزمع في المستقبل القريب رفع الدعم تدريجيا عن أسعار القمح والدقيق.

١٠- ومن المتوقع أن تمكن الأنشطة المموَّلة في إطار مشروع الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع **للبنك الدولي** من التخفيف من وطأة الآثار السلبية الناجمة عن رفع الدعم عن الأسعار. ومع ذلك، فإن الحكومة إذ تمضي قدماً في طريق الإصلاح الاقتصادي الجذري، فإن قدرتها ستكون محدودة فيما يخص ترويج الأمن الغذائي بصورة ملائمة. وفي ظل قيود برنامج الاستقرار الاقتصادي والإصلاح الهيكلي، يتجلى في الخطة الخمسية الأولى للتنمية التزام الحكومة بتحسين الصحة العامة، والتعليم الأساسي، والتنمية الزراعية، وصون البيئة. ومع الاعتراف بأن المعونة الغذائية تشكل عنصراً مهماً في إيجاد الحلول لانعدام الأمن الغذائي بصورة خطيرة، ترمي السياسات الحكومية إلى التصدي للأسباب الجذرية

للعجز الغذائي في البلد، حيث تنطوي على توجيه الأولوية للتعليم الأساسي والخدمات الصحية (بما في ذلك إتاحة موانع الحمل للحد من معدل النمو السكاني) وكذلك الزراعة.

١١- **سياسات الحكومة للمعونة الغذائية:** في الماضي، كانت حاجة اليمن من الأغذية تلبي جزئياً عن طريق المعونة الغذائية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن المعونة الأمريكية توقفت عام ١٩٩٣. ومازالت المعونة الغذائية مستمرة ولكن بدرجة أقل، ومعظمها في شكل حبوب، حيث تم في عام ١٩٩٦ تسليم أغذية مقدارها ٠٠٠ ٦٧ طن (منها ٠٠٠ ٢٦ طن للمشروعات الإنمائية والإغاثة). ويجري تحويل المعونة الغذائية المقدمة في إطار التعاون الثنائي إلى نقد، مع توجيه الأموال النظيرة لتقديم الدعم المالي للقطاعات المتفق عليها مع المانحين. ويقل متوسط المعونة الغذائية المقدمة إلى اليمن عن ٥ في المائة من الواردات، وعن ٣ في المائة من مجموع الاستهلاك المحلي السنوي، ويجري توفير معظم الحبوب عن طريق الاستيراد التجاري.

١٢- **العلاقة بعملية إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية:** أبدت الحكومة رغبتها في التعاون مع **وكالات الأمم المتحدة،** ويتوقع الفراغ من إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية في أواخر عام ١٩٩٧. ولا تزال الحكومة تتلقى الدعم المشترك المقدم من **وكالات الأمم المتحدة،** الذي يتولى تنسيقه **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،** في سبيل تحديد برنامج لاستئصال شأفة الفقر وتوفير فرص العمل. وينسجم البرنامج القطري المتعدد القطاعات الذي يضطلع به **البرنامج** مع هذا البرنامج ويشاطره أهدافه.

١٣- **برامج التصدي للجوع والفقر التي تضطلع بها الأمم المتحدة، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية:** اعتمدت الحكومة في جهودها المبذولة للتصدي للجوع والفقر على الدعم المقدم من **وكالات الأمم المتحدة،** والجهات المانحة، والمنظمات الدولية غير الحكومية. وعلى العكس من السنوات الأولى للعقد الجاري، حيث كانت الصناعة تمثل القطاع الرئيسي الذي توجه إليه المساعدات المقدمة من المانحين، فإن الدعم المقدم من **الأمم المتحدة** والمانحين في إطار التعاون الثنائي يوجه بصورة متزايدة في الوقت الحاضر لتعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة لتنمية الموارد البشرية، والخدمات الاجتماعية الأساسية، وإدارة الموارد الطبيعية بما يكفل استدامتها.

١٤- وعلاوة على المعونة الغذائية، تضطلع الوكالات المتخصصة التابعة **للأمم المتحدة** مثل **منظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية** بتقديم العون التقني في مجالات الزراعة، وإدارة الموارد الطبيعية، والصحة، والتعليم، وذلك عن طريق القروض المقدمة بشروط ميسرة من **البنك الدولي.** وقد تلقت المشروعات الزراعية دعماً مالياً وتقنياً من هولندا، **والصندوق الدولي للتنمية الزراعية،** وألمانيا، كما يتلقى القطاع الاجتماعي عوناً تقنياً ومالياً من ألمانيا، وهولندا، **والبنك الدولي.**

١٥- ويجري في إطار الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع **للبنك الدولي** تصميم مشروع للتخفيف من وطأة الآثار السلبية المترتبة على تدابير التعديل الهيكلي. ويعني المشروع بإفادة المجتمعات المحلية الفقيرة والمحرومة التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية أو التي تتسم بارتفاع نسبة البطالة أو البطالة الجزئية. ويتألف المشروع من العناصر الثلاثة التالية: (أ) التنمية على مستوى المجتمعات المحلية، ومساندة وتحديد وتنفيذ المشروعات الفرعية المعنية بالأشغال الصغيرة النطاق والكثيفة العمالة وتوفير الخدمات للمجتمعات المحلية؛ (ب) تنمية المشروعات والأنشطة الصغيرة النطاق عن طريق تقديم العون التقني، والتدريب، وتيسير الانتفاع بالائتمان؛ (ج) بناء القدرات المؤسسية. وتبلغ قيمة المشروع ٨٠ مليون دولار، بما في ذلك التمويل المشترك مع الجهات المانحة الأخرى؛ ويزمع صرف المبالغ في الفترة بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٢. وتواجد المنظمات الدولية غير الحكومية محدود نسبياً، حيث يقل صرف المبالغ عن مليوني دولار في السنة.

١٦- وتبين آخر البيانات الإحصائية المتاحة أن مجموع المساعدات الخارجية المقدمة لليمن في ١٩٩٥ بلغ ١٦٦ مليون دولار، وشمل ذلك: ٢٨ مليون دولار للزراعة والغابات والأسماك، و٢١ مليون دولار للموارد البشرية (التعليم الابتدائي: ٤ ملايين دولار، والتعليم الثانوي: ٣ ملايين دولار)؛ و١٩ مليون دولار للصحة (الرعاية الصحية الأساسية: ٨ ملايين دولار، والتخطيط الأسري: ٤,٥ ملايين دولار، والتحصين: ١,٥ مليون دولار)؛ و١٨ مليون دولار للموارد الطبيعية (وبصفة رئيسية الموارد المائية)؛ و١٥ مليون دولار للمعونة الإنسانية (إغاثة اللاجئين/ العائدين والكوارث الطبيعية)؛ و٩ ملايين دولار لتنمية المناطق (التنمية القروية، وتنمية المجتمعات المحلية والتنمية الريفية المتكاملة). ومن مجموع المساعدات الخارجية، قدم ٧٢ مليون دولار عن طريق **منظومة الأمم المتحدة** وقدم ١١ مليون دولار من هذا المبلغ عن طريق عن طريق **البرنامج**.

تقييم الأنشطة القطرية السابقة والجارية للبرنامج

١٧- بدأ **البرنامج** أنشطته في اليمن في عام ١٩٦٧. وكان **البرنامج** يقدم مساعداته بصورة منفصلة إلى كل من الجمهوريتين المستقلتين اللتين يتكون منهما اليمن، أي الجمهورية العربية اليمنية (في الشمال) وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية (في الجنوب)، وذلك حتى توحيدهما في عام ١٩٩٠. وقدم **البرنامج** دعمه للصحة والتعليم والزراعة، بالإضافة إلى الأشغال العامة، ومساعدة اللاجئين، وعمليات الطوارئ وإعادة التأهيل. وفيما قبل التوحيد والفترة اللاحقة له اضطلع **البرنامج** بما مجموعه ٤٢ مشروعا من المشروعات الإنمائية و١٧ عملية طارئة وأربع عمليات إغاثة ممتدة بلغت قيمتها ٤٠٠ مليون دولار تقريبا.

١٨- وفي الماضي واجهت بعض المشروعات مشكلات أثناء التنفيذ. وفي مطلع التسعينات، شرع **البرنامج** في العمل باستراتيجية لمعالجة المشكلات الناجمة عن سوء إدارة الموارد. وتوقف العمل بهذه الاستراتيجية من حين إلى آخر نتيجة لعملية التوحيد التي لم تكن محددة المعالم وما أعقبها من حرب أهلية، مما أدى في نهاية المطاف إلى وقف العمل بمشروعات **البرنامج** الإنمائية لمدة عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، فيما عدا مشروع التعليم الذي استمر تنفيذه بحيث يتسنى اختبار نظام جديد للمساءلة والرصد وإدارة توزيع الأغذية. ومنذ ذلك الوقت، تم إيجاد الحلول الناجعة لمشكلات سوء الإدارة المتعلقة بتوزيع الأغذية، وذلك عن طريق خصخصة النقل البري وتطبيق نظام دقيق لرصد توزيع الأغذية. وأمكن تقليل خسائر ما بعد التسليم من ٣٩ في المائة إلى مستويات ضئيلة. وهكذا استمر تنفيذ مشروع التعليم واستؤنف العمل في مشروع الصحة.

١٩- إلا أن المشروعات الزراعية **للبرنامج** لما تستأنف بعد. وخلص **البرنامج** إلى أن الاضطلاع بأنشطة أخرى في هذا القطاع سيكون رهنا بإنجاح تنفيذ مرحلة تجريبية قائمة على مشاركة المجتمع المحلي. واضطلع **البرنامج**، بناء على ذلك، بتقييم نشاط تجريبي في مجال الزراعة ليبدأ تنفيذه في أواخر عام ١٩٩٧.

٢٠- وتشمل الأنشطة الجارية مشروعين إنمائيين وعملية طارئة. وتركز مساعدة **البرنامج** حاليا على التعليم وتغطي نحو ١٠٠ ٠٠٠ مستفيد (مع تقديم نحو ١٣ ٠٠٠ طن من الأغذية في عام ١٩٩٧، قيمتها ٧ ملايين دولار)، وتنطوي على توفير التعليم للتلميذات الخارجيات والداخليات. وأسفرت الأنشطة في هذا المضمار عن تأثير ملموس في تيسير انتفاع الفتيات بالتعليم. وفيما يخص الصحة، يقدم **البرنامج** أغذية إلى ١٤ ٠٠٠ مستفيد (نحو ٩ ٩٠٠ طن من الأغذية في عام ١٩٩٧، قيمتها ٤ ملايين دولار) لتعزيز الرعاية الصحية، وخصوصا للنساء والأطفال دون سن الخامسة. ومكن ذلك من تيسير الحصول على الخدمات الصحية، ومساعدة النساء على تحقيق مزيد من التحكم في التخطيط الأسري. وكذلك يوفر **البرنامج** معونة غذائية طارئة إلى ٨ ٠٠٠ لاجئ صومالي (١ ٦٠٠ طن من الأغذية سنويا، قيمتها مليون دولار).

٢١- إلى جانب إظهار الصعوبات التي اعترضت التنفيذ فيما مضى، انخفضت عمليات **البرنامج** المتعلقة بتسليم الأغذية والنفقات التشغيلية للمشروعات في اليمن في مطلع العقد الجاري، غير أنها ارتفعت بعد ذلك نتيجة لتحسين الإدارة، وذلك على النحو الوارد في الجدول التالي:

عمليات البرنامج الخاصة بتسليم الأغذية
والنفقات التشغيلية للمشروعات في الفترة ١٩٨٧-١٩٩٧[(١)]

السنة	عمليات تسليم أغذية البرنامج (با طنان)	النفقات التشغيلية لمشروعات البرنامج (بملايين الدولارات)
١٩٨٧	٤٢ ٠٠٠	٢٤,٢
١٩٨٨	٤٠ ٤٠٠	٢١,٢
١٩٨٩	٤٨ ٩٠٠	٢٧,٠
١٩٩٠	٣٤ ٥٠٠	١٨,٥
١٩٩١	٢٦ ٢٠٠	١٢,٤
١٩٩٢	٢٧ ٩٠٠	١١,٣
١٩٩٣	٣١ ٠٠٠	١١,٧
١٩٩٤	٤ ٣٠٠	١,٥
١٩٩٥	٩ ٩٠٠	٣,٧
١٩٩٦	١٧ ٩٠٠	١٠,٧
١٩٩٧	٢٥ ٠٠٠	١٣,٠

(١) في الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٨٩ تجمع البيانات بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الشعبية الديمقراطية. أما البيانات الخاصة بعام ١٩٩٧ فهي مؤقتة.

التركيز الاستراتيجي للبرنامج القطري

٢٢- **أهداف البرنامج القطري ومراميه:** تمشى الأهداف العامة للبرنامج القطري تماماً مع السياسات والاستراتيجيات الأساسية المنصوص عليها في **بيان رسالة البرنامج**، أي تحسين تغذية أشد الفئات السكانية عرضة للمخاطر في الفترات الحرجة في حياتهم؛ والمساعدة في تكوين أصول وتعزيز الاعتماد على الذات لدى الفئات السكانية والمجتمعات المحلية الفقيرة؛ ولاسيما عن طريق برامج الأنشطة الكثيفة العمالة، وإنقاذ الأرواح في حالات اللاجئين والطوارئ.

٢٣- وترمي أهداف البرنامج القطري إلى تحقيق ما يلي:

(أ) الحد من الفارق الكبير بين الجنسين في مجال التعليم عن طريق تقديم حوافز لحفز الفتيات على المواظبة المدرسية مع توجيه الأغذية في نفس الوقت لأشد الفئات فقراً، وذلك عن طريق اختيار المدارس المستحقة؛

(ب) تشجيع النساء، والأطفال، والمصابين بالأمراض المعدية على الانتفاع بصورة ملائمة بخدمات الرعاية الصحية الأساسية (الموجهة لأشد المناطق فقراً، عن طريق اختيار المحافظات والمراكز الصحية، حيث تمكن المساعدة الملائمة المقدمة من الحكومة وغيرها من الجهات الخارجية من تحسين توفير الخدمات الصحية)؛

(ج) المساعدة على تحسين الأمن الغذائي المباشر لأشد الفئات فقراً، والاستعانة بمشاركة هذه الفئات في الاستثمار الرامية إلى تحقيق الأمن الغذائي المستديم.

(د) ضمان الأمن الغذائي للاجئين الذين يعيشون في معسكرات؛

(هـ) الحد من أمراض نقص المغذيات الدقيقة عن طريق الأغذية الأساسية المدعومة التي يوفرها **البرنامج**.

٢٤- ويدعم **البرنامج** فعلاً الخدمات الصحية الأساسية للنساء (بما في ذلك التخطيط الأسري)، وتعليم الفتيات، وستتواصل الجهود في هذا المضمار. وعلاوة على ذلك، سيشكل دعم دور النساء في الزراعة عنصراً أساسياً في تذليل المعوقات القائمة في سبيل الاعتماد على الذات في توفير الغذاء.

٢٥- وكذلك ستسهم أنشطة **البرنامج** في استقرار سكان الريف عن طريق الحد من النزوح إلى المناطق الحضرية. وذلك أن النزوح من المناطق الريفية إلى الحضرية ناجم عن انخفاض الإنتاجية الزراعية، وعدم توافر فرص العمل، وقلة الخدمات الصحية والتعليمية.

٢٦- **المجموعات والمناطق المقصودة بما فيها المناطق الرئيسية وأنواع المعونة المقدمة:** يتألف البرنامج القطري من مجموعة من الأنشطة التي تتيح للمعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** التأثير إلى أقصى حد ممكن في تحسين الظروف المعيشية لأشد السكان فقراً في اليمن. وسيوجه البرنامج الجديد لإفادة المجموعات المعرضة للمخاطر والمماثلة للمجموعات التي تتلقى حالياً أغذية **البرنامج**، كما سيوسع نطاقه ليشمل عدداً إضافيا من السكان الأشد عرضة للمخاطر. ولمواصلة المشروعات الجاري تنفيذها في مجالي الصحة والتعليم، ستخضع مناطق المشروعات لمزيد من الترشيد بحيث تركز المساعدة على أشد المحافظات فقراً مع إيلاء الاعتبار لعمليات تقييم الفقر التي أُجريت مؤخراً. وسينجم عن ذلك تنفيذ أنشطة **البرنامج** في منطقة جغرافية أضيق نطاقاً بحيث يمكن رصدها على نحو أحسن ويمكن للبرنامج قياس مدى تأثير مساعداته بمزيد من الدقة. وفيما يخص الزراعة، سيضطلع **البرنامج** بالعمل على أساس تجريبي وسيواصل عمله إذا ما رأى ذلك مناسباً. وبالنسبة لكل المجموعات المعنية، يعتزم **البرنامج** تقديم سلع غذائية مدعومة بالمغذيات الدقيقة.

٢٧- **المجموعة المقصودة ١ (التعليم):** من المزمع إفادة التلميذات (٦٠ ٠٠٠) وأسرهن عن طريق التغذية المدرسية، وإفادة التلاميذ الفقراء (١٠ ٠٠٠) في داخليات المدارس. ونظراً لحجم هذه المجموعة، فإن الموارد المتاحة لن تكفي لتلبية جميع الاحتياجات، ومن ثم فإن **البرنامج** سيركِّز جهوده على أشد المناطق والمدارس فقراً. وتشمل المحافظات التي تزمع تغطيتها في إطار الأنشطة الأساسية للبرنامج أبيان، وهجّا، وضمر، وحضرموت، والحديدة، ولحج، ومهويت، وشبوه، وتعز (أي تسع من مجموع المحافظات البالغ عددها ١٧ محافظة).

٢٨- **المجموعة المقصودة ٢ (الصحة):** تتمثل هذه المجموعة في النساء والأطفال دون سن الخامسة الذين يزمع الوصول إليهم عن طريق مراكز رعاية الأمومة والطفولة. وتشكل الأغذية حافزاً لتشجيع الأسر على الانتفاع بخدمات الرعاية الصحية في المراكز. وتستخدم هذه الحوافز الغذائية أيضا للتصدي لصعوبات التحقق من أن مرضى السل وضحايا الجذام يتابعون دورات علاجهم. ويشمل البرنامج الأساسي للصحة نفس المحافظات المقترحة لأنشطة التعليم، وستضم المجموعة المعنية ٨ ٠٠٠ إلى ١٦ ٠٠٠ أسرة بحسب مستويات الموارد.

٢٩- **المجموعة المقصودة ٣ (الزراعة):** تتمثل المجموعة المعنية في الأسر الزراعية الفقيرة المهمشة في مناطق الزراعة المطرية حيث تتحمل النساء والأطفال القدر الأكبر من الأعباء الزراعية (وتشمل هذه الأسر الفقراء المهمشين من ملاَّك الأراضي، والمعدمين الذين يضطلعون بالزراعة على أساس المشاركة في المحصول، والعمال على الأساس اليومي، والأسر الفقيرة التي ترأسها النساء). وستجرى أنشطة التنمية الريفية في البداية على أساس تجريبي في ست من

أفقر المقاطعات الواقعة في محافظات آبيان، والحديدة، ولحج، ومهويت، وحضرموت. وفي حالة إنجاح المشروع التجريبي الذي يشمل نحو ٤ ٠٠٠ أسرة ستمد الأنشطة لتشمل المحافظات الأخرى التي تجري تغطيتها في إطار أنشطة التعليم والصحة.

٣٠- **المجموعة المقصودة ٤ (اللاجئون):** وتشمل هذه المجموعة اللاجئين الصوماليين الذين يعيشون في معسكرات. وهنالك ما يربو على ٣٠ ٠٠٠ لاجئ صومالي في البلد من المسجلين في **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**. إلاَّ أن **البرنامج** يتولى تغذية اللاجئين الذين يعيشون في المعسكرات فحسب. ويبلغ عدد سكان المعسكرات في الوقت الحاضر نحو ٨ ٠٠٠ لاجئ يعيشون في الجهين في محافظة آبيان.

برنامج الأنشطة القطرية

٣١- يتكون البرنامج القطري من ثلاثة أنشطة إنمائية متميزة، ومركَّزة في أفقر المحافظات. وكذلك تجرى عملية إغاثة اللاجئين في إحدى أفقر المحافظات.

موارد البرنامج القطري وعملية إعداده

٣٢- **المبرر لمستوى الموارد القطرية الممكن المقترح:** نظراً لقيود الموارد العامة **للبرنامج**، فقد أُجري في إطار البرنامج القطري استعراض مستويات الموارد المقترحة في مخطط الاستراتيجية القطرية وتخفيضها إلى مستوى يتسق مع توقعات إتاحة الموارد. وينطوي البرنامج القطري على تقدير مستوى الموارد السنوي بما مقداره ٥٠٠ ١٨ طن من الأغذية في المتوسط (قيمتها ٦,٧ ملايين دولار) في المتوسط للأنشطة الأساسية، و٤٠٠ ٦ طن من الأغذية (قيمتها ٢,٢ مليوني دولار) في المتوسط في السنة للأنشطة التكميلية. وترتكز مبررات مستوى الموارد المقترح على وضع اليمن باعتباره من أقل البلدان نمواً وكونه يتسم بارتفاع درجة انعدام الأمن الغذائي وانخفاض مؤشرات التنمية البشرية، على النحو الوارد في هذه الوثيقة. ويدخل مستوى الموارد هذا تماماً في نطاق القدرة التنفيذية المجرَّبة **للبرنامج** مع الترتيبات اللوجستية الجديدة. وتمس الحاجة إلى معونة **البرنامج** لتشكِّل تدبيراً مضاداً للتأثير السلبي المباشر لتدابير التعديل الهيكلي الاقتصادي. وسيؤدي تخفيض الدعم أو رفعه عن أسعار السلع الغذائية الأساسية والخدمات العامة، على الأقل على المدى القصير، إلى تخفيض القوة الشرائية لأشد المجموعات عرضة للمخاطر وتعريض الأمن الغذائي الأسري لهذه المجموعات للخطر.

٣٣- ولفترة السنوات الأربع، تتطلب الأنشطة الأساسية للبرنامج ٣٠٠ ٧٤ طن من الأغذية بما فيها الحبوب، والزيت النباتي، والبقول، والسكر (ويتوقع دعم دقيق القمح بالمغذيات الدقيقة). وتبلغ متطلبات الأنشطة التكميلية ٦٠٠ ٢٥ طن. وتقدر التكاليف التي يتحملها **البرنامج** بما يضاهي ٢٨,٥ مليون دولار للأنشطة الأساسية و٨,٨ ملايين دولار للأنشطة التكميلية. ويرد فيما يلي تخصيص الموارد لكل نشاط، كما يرد مزيد من التفاصيل في الملحق الأول.

٣٤- وعندما تكون الموارد السنوية المخصصة للبرنامج الأساسي محدودة، ستمنح الأولوية لأنشطة التعليم، فانشطة الصحة، ثم الزراعة حسب الترتيب؛ فالأنشطة المضطلع بها في القطاع الاجتماعي (التعليم والصحة) أساسية في وقت يتوقع فيه تخفيض الدعم أو رفعه تماماً عن أسعار الحبوب. وسيخفض عدد المحافظات التي تتلقى أغذية **البرنامج** ويعاد

توجيه الأغذية بناءً على مؤشرات الفقر. وستتخذ القرارات ذات الصلة بالعمل مع وزارة التخطيط والتنمية، والتشاور مع وزارات التربية والصحة والزراعة.

٣٥- وفيما يخص عملية الإغاثة الممتدة للاجئين الصوماليين، سيتواصل تحديد المتطلبات بناءً على عمليات تقييم الاحتياجات المحددة للبلد، والتي يضطلع بها **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، وستشكل الموارد المتاحة الأساس لتقديم الدعم للعملية.

٣٦- **التمويل المشترك والقدرات التنفيذية:** ترد معلومات بهذا الشأن في إطار كل من الأنشطة الأساسية للبرنامج.

٣٧- **عملية إعداد البرنامج القطري:** إن حوار **البرنامج** مع المسؤولين الحكوميين الذين يشغلون أعلى المناصب في وزارات التخطيط والصحة والتربية والزراعة ليدلُّ على مدى تقدير الحكومة للدعم المقدم من **البرنامج**. وتتمسك الوزارات المنفذة بسلامة تنفيذ مشروعات **البرنامج**، وقبلت هذه الوزارات بشروط تتسم بمزيد من الصرامة فيما يخص توزيع أغذية **البرنامج**. وعلى سبيل المثال، قبلت الحكومة بأن يتولى **البرنامج** نقل أغذيته من الميناء إلى نقاط التسليم الأمامية ومراكز التوزيع بالاستعانة بناقلي القطاع الخاص. وأجري استعراض خطط العمليات المتعلقة بالمشروعات الجارية في مجالي الصحة والتعليم استعراضاً دقيقاً في عام ١٩٩٦ وفقاً للشروط التنفيذية الجديدة، وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالإمداد. وتم تعيين مديرين للمشروعات يتمتعون بمؤهل تدريبي أفضل مع زيادة عدد النساء ضمن الموظفين النظراء. وأثناء تحديد المشروع التجريبي للزراعة وإجراء التقدير الأولي له، أبدت وزارة الزراعة والموارد المائية التزامها بتعزيز تغطية المناطق النائية عن طريق المرشدات الزراعيات.

٣٨- أعدت وزارة التخطيط والتنمية خطة خمسية للتنمية (١٩٩٦-٢٠٠٠) تشتمل على مشروعات محددة في مجالات التنمية الزراعية، والريفية، والمياه، والتعليم، والصحة. وتنطوي السياسة الحكومية، على عهدها في الماضي (وكذلك في إطار الخطة)، على دعم المجالات المتعلقة بتدخلات **البرنامج**.

النشاط الأساسي الأول للبرنامج: التعليم

"تقديم الدعم للتعليم"

٣٩- **التركيز الاستراتيجي:** سينصب التركيز الاستراتيجي على الحد من اللامساواة في فرص التعليم، وخصوصاً بالنسبة للفتيات وأشد الأسر فقراً في المناطق النائية.

٤٠- **تحليل المشكلة:** على الرغم من الزيادات المحققة مؤخراً في معدلات التحاق الجنسين بالمدارس، فإن مشاركة الفتيات في التعليم ظلت منخفضة. وفيما يخص التعليم الأساسي (سن ٦ إلى ١١ سنة)، لا تتجاوز نسبة التحاق الفتيات بالمدارس ٤٣ في المائة مقارنة بالفتيان الذين يلتحقون جميعاً تقريباً بالمدارس. وتكمن الأسباب الرئيسية لذلك في تضارب النشاط المدرسي مع الأعمال المنزلية أو الزراعية، ونفقات التعليم العالية مقارنة بالدخول الريفية عموماً. ومن الأسباب الأخرى قلة المعلمات وعدم توافر قاعات الدراسة المخصصة للفتيات ويمثل هذان السببان رادعين قويَّين للفتيات اللاتي تتجاوز أعمارهن ١١ سنة) وعدم صيانة المدارس. وفي المناطق غير الكثيفة حيث تقع المدارس على مسافات متباعدة فإن المجموعة المستفيدة في إطار التعليم الثانوي تتمثل في التلاميذ الداخليين المنحدرين من أشد الأسر فقراً والذين لا تتاح لهم سبل الوصول إلى المدارس الخارجية (ولا توجد في اليمن مدارس داخليات للفتيات). وعلى الرغم من التزام الحكومة

بتوفير التعليم الثانوي للفتيان والفتيات على السواء، فإن معدلات تحقيق التعليم الثانوي منخفضة جداً في جملتها وتواجه سلطات التعليم صعوبات جمة في سبيل مساندة الداخليات في المرحلة الثانوية.

٤١- **الأهداف والنتائج المنشودة:** تتمثل الأهداف المباشرة في ما يلي: (أ) زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس، ومواظبتهن على الدراسة، والحد بصفة عامة من معدلات التسرُّب في المناطق الريفية المستفيدة؛ (ب) العمل على زيادة معدل التحاق الأطفال بالمدارس الثانوية في المناطق المحرومة، وذلك عن طريق تمكين الداخليات من العمل بكامل طاقاتها طوال السنة الدراسية. أما النتائج المنشودة فهي: (أ) سيجري تذليل إحدى العقبات الكبيرة التي تعترض سبل انتفاع الفتيات بالتعليم. وستمكن قيمة الدخول المحولة لصالح الأسر المستفيدة من تعويض هذه الأسر من خسران قيمة عمل الفتيات نتيجة لالتحاقهن بالمدارس، ومن ثم ستتاح لمزيد من الفتيات إمكانات إكمال ست سنوات دراسية في مرحلة التعليم الأساسي؛ (ب) ستجري مساعدة المدارس ذات الداخليات على الحد من أوجه التفاوت في الحصول على فرص التعليم. وعلى ذلك، فإن **البرنامج** سيشجع على الاستثمار في الموارد البشرية، وذلك عن طريق تخصيص الأغذية لدعم المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. ويشكل هذا الدعم عاملاً مهماً للحفز على تمكين المرأة على المدى الطويل، بما يكفل تحقيق تأثير إيجابي في المستقبل على العمالة وتحقيق الدخول، وتخفيض معدلات الخصوبة في الوقت نفسه.

٤٢- **دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها:** فيما يخص **التلميذات الخارجيات**، تؤدي المعونة الغذائية دور الحافز الذي يشجع الأسر على إرسال الفتيات إلى المدارس. وتمكن الأغذية من تحويل الدخول لصالح الأسر المعرضة للمخاطر كما تشكل تكملة لما تتناوله يومياً من الغذاء، إذ تتألف من مجموعة متوازنة من السلع الغذائية. وتبلغ القيمة المحلية للحصة الغذائية الشهرية أربعة دولارات، أي ما يعادل أجر يوم واحد من العمل الذي يضطلع به الذكور (حيثما توجد فرص عمل). ويجري في المدارس المستفيدة توزيع حصص غذائية منزلية على التلميذات مرة كل ثلاثة أشهر ولمدة ٩ أشهر في السنة (أي طيلة السنة الدراسية)؛ ويشترط الحضور المدرسي بصفة منتظمة لاستحقاق الحصص الغذائية. وبالنسبة **للتلاميذ الداخليين**، تشكل المعونة الغذائية دعماً للميزانية بحيث تمكن سلطات التعليم من استكمال المساهمة المقدمة من الحكومة لتوفير السلع الغذائية لداخليات المدارس، كما تشكل دعماً تغذوياً في شكل وجبات متوازنة مقدمة للتلاميذ. وكذلك يتعاون **البرنامج** مع الحكومة في سبيل تحسين مرافق الداخليات، وذلك عن طريق توفير بنود غير غذائية (مثل موائد الطعام، والكراسي، والأطباق، ومعدات وأواني الطبخ).

٤٣- **استراتيجية التنفيذ:** تتولى سلطات التعليم (وزارة التربية والسلطات العامة المعنية بالمعاهد العلمية) في كل محافظة اختيار المدارس المستفيدة، وذلك بالتنسيق مع الإدارة المركزية للمشروع وبناءً على التعداد السكاني. ويضطلع **البرنامج** بنقل الأغذية إلى مراكز التوزيع. ويتولى معلمو المدارس توزيع الأغذية ورفع التقارير عن المستفيدين، والسلع التي يجري توزيعها، والأغذية التي يحتفظ بها في المخازن.

٤٤- **المستفيدون والفوائد المنشودة:** يجري اختيار المدارس في المناطق المتأثرة بالكساد الاقتصادي حيث تكون المعايير التعليمية دون المتوسط الوطني، أو في المقاطعات الفقيرة الواقعة في المناطق الريفية النائية حيث يكون معدل الالتحاق بالمدارس منخفضاً. وستستفيد من النشاط الأساسي للبرنامج على نحو مباشر ٦٠ ٠٠٠ تلميذة من تلميذات المدارس الخارجية. وفيما يخص التلاميذ الداخليين فإنهم يأتون من مناطق ريفية تتسم بانخفاض معدل محو الأمية فيها، وينحدرون من أسر لا تتوافر لها الوسائل المالية اللازمة للإنفاق على تعليم وإعاشة وسكن أطفالها. وسيبلغ عدد المستفيدين على نحو مباشر ١٠ ٠٠٠ تلميذ داخلي. وستوفر الأغذية المقدمة من **البرنامج** ثلثي الطاقة المطلوبة خلال السنة الدراسية.

٤٥- وتكفل المساعدة المقدمة لداخليات المدارس الحفاظ على الحالة التغذوية للتلاميذ خلال فترة الدراسة. وتشكل مساعدة **البرنامج** المقدمة لداخليات المدارس التي ينتفع بها التلاميذ الذين يعتزمون العمل مدرسين دعماً لنوايا الحكومة الرامية إلى

استبدال كافة المدرسين الأجانب بمدرسين يمنيين بحلول عام ٢٠٠٠. وعندما ترتفع معدلات إكمال المرحلة الابتدائية بالنسبة للفتيات، ستتحقق الكتلة الحرجة اللازمة لمساندة التعليم الثانوي للفتيات وتدريب المعلمات.

٤٦- **المساندة، والتنسيق، وترتيبات الرصد والتقييم:** سيواصل **البرنامج** تقديم مساندته، بما في ذلك إسداء المشورة فيما يخص الإجراءات والاستمارات المتعلقة بإدارة الأغذية ورفع التقارير بشأنها؛ وتدريب الموظفين النظراء في الميدان في مجال الرصد ورفع التقارير. وسيضطلع **البرنامج** بفحص المدارس للتحقق من تطبيق المعايير (أي وقوع المدارس في مناطق ريفية نائية أو في الأحياء الفقيرة في المدن، مع ارتفاع نسبة الأمية في هذه المناطق أو الأحياء)، كما سيضطلع بالتنسيق مع إدارات المدارس برصد سجلات الحضور الدراسي. وللتشجيع على التحاق الفتيات بالمدارس، يجري **البرنامج** تنسيق هذا النشاط مع **منظمة اليونيسيف** التي تتولى رعاية المعلمات. ويضطلع **البنك الدولي** بمشروع للتعليم الأساسي (بقرض قيمته ٢٠ مليون دولار) يعنى ببناء المدارس، وتعيين المعلمات، وتحسين نوعية التعليم. ويدعم نشاط **البرنامج** الجهود التي تبذلها الجهات المانحة المتعددة الأطراف لتحسين نوعية التعليم، وسيخضع هذا النشاط لعمليات التقييم التي سيضطلع بها مكتب التقييم في **البرنامج** بمشاركة **منظمة اليونسكو** والحكومة.

٤٧- **تقدير التكلفة:** يتطلب هذا النشاط الأساسي المتعلق بالتعليم في إطار البرنامج لفترة السنوات الأربع ٦٠٠ ٣٥ طن، تقدر تكلفتها بمبلغ ١٤,٧ مليون دولار (أي بمعدل ٩٠٠ ٨ طن في السنة، بتكلفة تقديرية مقدارها ٣,٥ مليون دولار).

النشاط الأساسي الثاني للبرنامج: الصحة

"تقديم المساعدة لمراكز الرعاية الصحية الأساسية"

٤٨- **التركيز الاستراتيجي:** يتمثل التركيز الاستراتيجي في تحسين سبل تيسير الخدمات الصحية للأسر الفقيرة.

٤٩- **تحليل المشكلة:** يعاني سكان اليمن عموما من سوء الحالة الصحية، وتقل معظم المؤشرات الصحية عن متوسط أقل البلدان نموا (لمزيد من التفاصيل، انظر الملامح القطرية لليمن)؛ كما تسجل وفيات الأطفال والأطفال دون الخامسة من العمر والأمهات معدلات مرتفعة في اليمن. وتنخفض معدلات مزاولة عيادات مراكز رعاية الأمومة والطفولة وغيرها من مراكز الرعاية الصحية الأساسية على الرغم من توسيع نطاق هذه الخدمات خلال العقد الماضي. ويظل مدى استخدام موانع الحمل محدودا جدا. وكثيرا ما يتفشى سوء التغذية في أوساط الحوامل والمرضعات والأطفال دون الخامسة من العمر. ولا يرجع ذلك إلى الفقر فحسب وإنما يعزى أيضا إلى قلة التعليم وخصوصا في المناطق الريفية. ويتسع مدى انتشار السل والجذام بدرجة عالية، وينتمي معظم المرضى الخارجيين إلى الفئات السكانية ذات الدخل المنخفض. ويكلف علاج السل ثمنا باهظا، إذ يكلف على الأقل ١٠٠ دولار للمريض في الشهر؛ ويمثل المرضى المتخلفون عن متابعة علاجهم نفقات باهظة بالنسبة للسلطات الصحية كما يشكلون خطرا على صحة ذويهم وغيرهم. وتثني البطالة، والفقر المدقع، والوصمة الاجتماعية مرضى الجذام عن التماس العلاج.

٥٠- **الأهداف والنتائج المنشودة:** يتمثل الهدف طويل الأجل في دعم الجهود الحكومية الرامية إلى توسيع نطاق الرعاية الصحية الأساسية وتحسينها في إطار خدمات مراكز رعاية الأمومة والطفولة، وتنظيم مواظبة المرضى الخارجيين المصابين بالسل والجذام على متابعة علاجهم في العيادات. وتتمثل الأهداف العاجلة في استخدام المعونة الغذائية لما يلي: (أ) دعم مراكز الرعاية الصحية الأساسية التي تضطلع بتوفير خدمات رعاية الأمومة والطفولة (الرعاية الصحية السابقة للولادة واللاحقة لها، والتحصين، ومتابعة النمو، والتعليم في مجالات التغذية، والصحة، والتخطيط الأسري)، وذلك عن

طريق تحقيق زيادة وانتظام حضور الحوامل والمرضعات وأطفالهن الذين لا تتجاوز أعمارهم خمس سنوات لهذه المراكز؛ (ب) مساندة المراكز الصحية الرئيسية المعنية بعلاج السل في مكافحة النسبة العالية لتخلف مرضى السل عن العلاج؛ (ج) وتقديم الدعم لاستئصال الجذام عن طريق توفير الغذاء للمرضي في مراكز معالجة الأمراض الجلدية والتناسلية. وسيجري تحسين الحالة التغذوية لكل هذه المجموعات وأُسَرها عن طريق الحصص الغذائية المقدمة من **البرنامج**.

٥١- **دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها:** تستخدم معونة البرنامج الغذائية للحفز على زيادة الحضور لمراكز رعاية الأمومة والطفولة، واستحثاث مرضى السل والجذام الخارجيين لإكمال دورات علاجهم. ويجري توفير المعونة الغذائي لكل المستفيدين المعنيين في قطاع الصحة في شكل وجبات غذائية أسرية لتناولها في المنازل (وتكفي الوجبة لخمسة أفراد)، وذلك على أساس شهري. ويشكل توفير الحصص الغذائية تحويل قدر ملموس من الدخل لصالح الأسر المنخفضة الدخل. وتبلغ القيمة المحلية للحصة الغذائية نحو ١٣ دولاراً في الشهر، أي ما يعادل أجر أربعة أيام عمل للكبار من الرجال.

٥٢- **استراتيجية التنفيذ:** تتولى وزارة الصحة العامة مهمة تنفيذ هذا النشاط. ويجري اختيار المراكز في المناطق التي تتيسَّر لها الخدمات، والتي تتلقى الدعم من الجهات المانحة الدولية الأخرى، وفي المناطق التي ينخفض فيها مستوى مزاولة هذه المراكز. ويضطلع **البرنامج** بنقل الأغذية. ويتولى موظفو المراكز الصحية توزيع الأغذية، وكذلك رفع التقارير عن المستفيدين، والسلع الموزعة والسلع المحتفظ بها في المخازن.

٥٣- **المشاركون والفوائد المنشودة:** سيكون معظم المشاركين (أكثر من ٧٠ في المائة) في مراكز رعاية الأمومة والطفولة. وسيبلغ عدد المستفيدين على نحو مباشر من هذا النشاط ٠٠٠ ٦ من الأمهات اللائي يزاولن مراكز رعاية الأمومة والطفولة؛ و٥٠٠ ١ من مرضى السل الخارجيين؛ و٠٠٠ ١ من مرضى الجذام (ويمثل ذلك، مع أفراد أسر المستفيدين، نحو ٠٠٠ ٨٠ حصة غذائية فردية). وينبغي لزيادة نسبة الحضور في عيادات مراكز رعاية الأمومة والطفولة، وما يتبعها من الانتفاع بالخدمات، أن تؤدي إلى تخفيض معدل وفيات الأطفال، ووفيات الأطفال دون الخامسة من العمر والأمهات لدى الولادة. ومنذ بدء توزيع الأغذية ارتفعت نسبة الحضور في كثير من المراكز بدرجة تفوق إمدادات الأغذية المتاحة؛ وعلى ذلك، تولى **البرنامج** تدريب موظفي عيادات المراكز لتمكينهم من اختيار أشد الأسر فقراً دون غيرها، وتوزيع الأغذية عليها، بناءً على معايير محددة. وسيُؤدي تحسين حضور المرضى الخارجيين في المراكز إلى تخفيض نسبة التخلف لدى مرضى السل والجذام؛ وسيمكن ذلك من تخفيض تكاليف العلاج والحد من انتشار هذين المرضين المعديين. ويمثل استخدام الحافز الغذائي لاجتذاب المرضى تكلفة ضئيلة مقارنةً بكلفة الاستثمار في التطبيب.

٥٤- **المساندة والتنسيق، وترتيبات الرصد والتقييم:** ستوفر وزارة الصحة العامة مديراً للمشروع، ومستشارين في مجالي التغذية والصحة، وأخصائيين في رعاية الأمومة والطفولة، ومحاسبين، ومراجعاً للحسابات على الصعيد المركزي؛ ومديرين للتغذية (لكي يعملوا مشرفين على توزيع الأغذية) في كافة المحافظات؛ ومفتشين للمخازن، وأمناء مخازن، وخفر في كل مركز.

٥٥- ويتولى البرنامج ووزارة التخطيط والتنمية إعلام الجهات المانحة والمنظمات الإنمائية الدولية كي تعمل على تعبئة مساعداتها لدعم الأنشطة ذات الصلة بها، مثل توفير المعدات، والأدوية، والتدريب لمراكز رعاية الأمومة والطفولة ومراكز علاج السل والجذام. وتبدى الجهات المانحة اهتماماً متزايداً لدعم الصحة العامة، كما تعهدت الحكومة بزيادة الاعتمادات المخصصة للرعاية الصحية الأساسية في ميزانية وزارة الصحة العامة.

٥٦- يتولى **البرنامج** بالتنسيق مع وزارة التخطيط والتنمية مسائل السياسة، بما فيها ترتيبات الرصد والتقييم. ويقدم موظفو **البرنامج** المساعدة في إعداد التقارير والرصد وفقاً لمؤشرات الأداء. وسيضطلع **البرنامج** بعمليات سنوية لتقييم أداء المشروع عموماً، مع التركيز على مدى ملاءمة المعونة الغذائية للسكان المعنيين بخدمات الرعاية الصحية الأساسية. وستضطلع إدارة التقييم التابعة **للبرنامج** بعمليات التقييم بالاشتراك مع خبير من **منظمة الصحة العالمية** والحكومة.

٥٧- تقدير التكلفة: يتطلب تنفيذ هذا النشاط الأساسي للبرنامج والمعني بالصحة لفترة السنوات الأربع ٧٠٠ ٢٥ طن من الأغذية، بتكلفة تقديرية مقدارها ٨,٤ ملايين دولار (أي بواقع ٦,٤٠٠ طن سنوياً من الأغذية، بتكلفة تقديرية يتحملها **البرنامج** ومقدارها ٢,١ مليوني دولار).

النشاط الأساسي الثالث للبرنامج: الزراعة

"المبادرات المحلية لدعم الأمن الغذائي الأسري"

٥٨- التركيز الاستراتيجي: ينصب التركيز الاستراتيجي على الدخول المنخفضة وعدم توافر الأموال اللازمة لتوفير المدخلات الزراعية على مستوى المزرعة والذي يؤثر سلباً على الأمن الغذائي الأسري، وعلى زيادة توفير المياه، والأراضي، وحماية المحاصيل، والتنمية.

٥٩- **تحليل المشكلة:** يُشكل انخفاض الإنتاجية الزراعية عاملاً رئيسياً من العوامل التي تسهم في الفقر، حيث يعيش ما يربو على ٨٠ في المائة من السكان الذين يعانون من الفقر في المناطق الريفية، ولا تتوافر لهم موارد كافية لتلبية الاحتياجات الغذائية الأساسية. وتوسع نطاق الزراعة ليشمل الأراضي الهامشية للغاية. وتعتبر غلات الحبوب في مناطق الزراعة المطرية من أقل الغلات في العالم، كما أن معدل ضخ المياه الجوفية في بعض المناطق يتجاوز بكثير مستوى تجدد المياه. واتَّسع نطاق زراعة القات على نحو ملموس حيث تستأثر بالقدر الأكبر من مياه الري والمدخلات على حساب المحاصيل الغذائية. وتسجل خسائر ما بعد الحصاد بالنسبة للمحاصيل الغذائية ارتفاعاً شديداً نتيجة لعدم توافر المهارات اللازمة لحفظ هذه الحاصلات وصونها. وأدت إزالة الغابات والتخلي عن زراعة المصاطب والنظم التقليدية لتجميع المياه إلى زيادة انجراف التربة وتوسع نطاقها. ولا يحصل على مياه الشرب المأمونة سوى ٤٧ في المائة من سكان المناطق الريفية مقارنة بتيسُّرها لنسبة ٨٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية.

٦٠- إن الحكومة غير قادرة على التصدي بصورة كافية لتدهور الأراضي والموارد المائية وما ينجم عن ذلك من انعدام الأمن الغذائي. وتفتقر مراكز الإرشاد الزراعي إلى الموظفين والمركبات والمواد، ومن ثم لا يمكن لها الوصول إلى المجتمعات المحلية الريفية التي تحتاج إلى خدماتها. ويتوقع رفع الدعم عن أسعار القمح، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة هذا الغذاء الأساسي بصورة ملموسة.

٦١- **الأهداف والنتائج المنشودة:** يتمثل الهدف المنشود على المدى الطويل في تحسين الظروف المعيشية للأسر الريفية الفقيرة، عن طريق زيادة الاعتماد على الذات في توفير الغذاء والماء. وتتمثل الأهداف المباشرة في ما يلي: (أ) زيادة إتاحة الأغذية وتنويعها عن طريق الحصص الغذائية المقدمة من **البرنامج**، وإنتاج وحفظ الفواكه والخضر المخصصة أساسا للاستهلاك الأُسَري؛ (ب) توفير مياه الشرب المأمونة والإنتاج الغذائي، (ج) حماية الأراضي الزراعية من التدهور البيئي، باستخدام تقنيات مثل تثبيت الكثبان الرملية والوديان والتكامل بين الزراعة والحراجة؛ (د) تطوير قدرات الإرشاد الزراعي.

٦٢- وتتمثل النتائج المنشودة في الآتي: (أ) توفير مستجمعات المياه، والشبكات المحسنة للري بالغمر، وسدود الوديان المحمية، وإصلاح الآبار التي يقوم عليها إنتاج المحاصيل الأساسية (وبصفة رئيسية الحبوب والذرة الرفيعة والدخن)؛ (ب) إنشاء وإدارة الحدائق المنزلية (وهي رقع زراعية مخصصة للفاكهة والخضر)، والأشجار الواقية من الريح، والأحزمة الخضراء للوقاية من الانجراف؛ (ج) تدريب النساء في مجال أنشطة حفظ الحاصلات الزراعية وصونها، والنظم الزراعية المحسنة؛ (د) إعادة نشر المرشدات الزراعيات العاملات في وزارة الزراعة والموارد المائية وتدريب المزارعين في مجال الاتصالات القروية.

٦٣- **دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها:** ستؤدي المعونة الغذائية ما يلي: (أ) ستشكل بديلاً للدخل يتيح للمزارعين الفقراء الهامشيين تحسين إنتاجية أراضيهم وتوفير الأغذية التي يحتاجون إليها؛ (ب) بيع أغذية **البرنامج** في حدود دائرة مقفولة لشراء المدخلات الضرورية؛ (ج) تعويض مزارعي الاتصالات القروية من النساء والرجال الذين يعملون في إطار الإرشاد الزراعي عن عملهم ووقتهم.

٦٤- **استراتيجية التنفيذ:** ستتولى وزارة التخطيط والتنمية توجيه مسائل السياسات في حين أن وزارة الزراعة والموارد المائية ستمثل السلطة الحكومية المسؤولة عن تنفيذ مشروعات **البرنامج**. وسيعتمد إنجاح واستدامة المشروع على تعبئة المجتمعات المحلية عن طريق النهوج التشاركية. وتحت إشراف **البرنامج**، ستتولى لجان إدارة المجتمعات المحلية مراقبة توزيع الأغذية، وتخطيط الأنشطة ورصدها للتحقق من عدالة توزيع الفوائد في إطار المجتمعات المحلية. وستمكن المساعدة التقنية من تزويد موظفي **البرنامج** ونظرائهم بالدراية الفنية المطلوبة لتنظيم المجموعات القروية، واختيار الأنشطة الملائمة من الناحية التقنية، وتوفير خدمات الإرشاد والمدخلات غير الغذائية. ونظراً لجدة هذا النهج في اليمن، فإن نشاط الزراعة سينفذ على أساس تجريبي خلال فترة ١٨ شهراً، قصد توسيع نطاق الأنشطة لدى اكتمال المرحلة التجريبية بنجاح.

٦٥- **المشاركون والفوائد المنشودة:** تشمل المحافظات المحددة لإدراجها في إطار المشروع التجريبي المعان من **البرنامج** آبيان، والحديدة، ولحج، ومهويت، إذ يسود الفقر على نطاق واسع في هذه المحافظات التي تأثرت على نحو ملموس بانخفاض تحويلات المغتربين وتقلص الهجرة إلى الخارج. وستوجه معايير الاختيار لأفقر المقاطعات في مناطق الزراعة المطرية، حيث تضطلع النساء والأطفال بالأعباء الزراعية. وفي إطار هذه المعايير، ستشكل إمكانات تحقيق التنمية المستديمة عاملاً في اختيار مواقع الأنشطة. وستشمل المجموعات المستفيدة الفقراء الهامشيين من ملاك الأراضي، والمعدمين الذين يضطلعون بالزراعة على أساس المشاركة في المحصول، وعمال اليومية، والذين تتمثل الغالبية منهم في الأسر الفقيرة التي ترأسها النساء. وسيتيح تحسين الإمداد بالمياه وحطب الوقود تخفيف أعباء العمل الواقعة على النساء بصورة ملموسة. وسيفيد المشروع التجريبي نحو ٠٠٠ ٤ أسرة.

٦٦- وستؤدي مساعدة **البرنامج** إلى تعزيز إنتاج الأغذية عن طريق تعزيز إنتاج المحاصيل المطرية من الحبوب وتنويع الأنماط المحصولية بحيث تشمل الفواكه والخضر؛ وتقديم المساعدة في مجال حفظ الأغذية، ودعم شبكات الإرشاد الزراعي؛ والحفز على تقديم الدعم اللازم لتوفير المدخلات المادية، والمساعدة التقنية والتدريب، بحيث تكون هذه العناصر مكيفة حسب احتياجات المشروع. وسيجري تحسين نظام تغذية السكان في مواقع الأنشطة، وذلك عن طريق أغذية **البرنامج**، وحماية محاصيل الحبوب، وإنتاج الفواكه والخضر وحفظها. وسيجري تأمين مياه الشرب والري للرقع الزراعية الأسرية. وسيجري الحد من تدهور الأراضي عن طريق تثبيت الكثبان الرملية والوديان.

٦٧- وستتم تنمية قدرات الإرشاد الزراعي في إطار المجتمعات المحلية المختارة ودعمها على مستوى المقاطعات عن طريق اختيار وتدريب النساء للاضطلاع بمهمة الاتصالات القروية في إطار الإرشاد الزراعي، والموظفات في وزارة الزراعة والموارد المائية اللائي يضطلعن بدعم الأنشطة المعانة من **البرنامج**.

٦٨- **المساندة، والتنسيق، وترتيبات الرصد والتقييم:** لا ترمي مساندة **البرنامج** إلى تغطية جميع التكاليف المترتبة على الإنشاء؛ وإنما يقصد بها أن تستخدم كحافز ومساندة جزئية لاستحثاث الأُسَر وتمكينها من تنمية أنشطتها الزراعية. وستتولى وزارة الزراعة والموارد المائية مهمة تقديم الدعم التقني للنشاط كما أن الحكومة ملتزمة بتعزيز وحدات الإرشاد الزراعي عن طريق تزويدها بالقدر الكافي من الموظفين. أما المساعدة التقنية، فتشكل عنصراً قائماً بذاته وستمول في إطار برنامج استئصال شأفة الفقر وتوفير فرص العمل الذي يضطلع به **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. وسيجري تنسيق المشروع أيضاً مع البرنامج الخاص من أجل الأمن الغذائي الذي تضطلع به **منظمة الأغذية والزراعة** في مهويت والحديدة، ومع مشروع صون التربة والمياه الذي تضطلع به **منظمة الأغذية والزراعة** في آبيان ولحج. وسيجري اختيار موظفين من وزارة الزراعة والموارد المائية (أي موظفي الإرشاد في كل مقاطعة والذين يرفعون التقارير إلى منسق المشروع) للاضطلاع برصد الأنشطة بالتعاون مع وحدة الرصد التابعة **للبرنامج**. وسيُقَيَّمُ المشروع التجريبي قبيل انتهاء مدته لتحديد ما إذا كان ينبغي توسيع نطاق النشاط المعني.

٦٩- **تقدير التكلفة:** يتطلب هذا النشاط الأساسي المعني بالزراعة في إطار **البرنامج** لفترة السنوات الأربع ٢٠٠ ١١ طن من الأغذية، بتكلفة تقديرية مقدارها ٤,٤ ملايين دولار (أي ٨٠٠ ٢ طن سنوياً، بتكلفة تقديرية يتحملها **البرنامج** مقدارها ١,١ مليون دولار). وتقدر المساعدة التقنية المقدمة من **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** بما قيمته ٠٠٠ ٣٠٠ دولار.

النشاط الأساسي الرابع للبرنامج: المغذيات الدقيقة

"صحة النساء ومرفق المغذيات الدقيقة"

٧٠- **التركيز الاستراتيجي:** ينصب التركيز الاستراتيجي على الحد من تفشي الأمراض الناجمة عن نقص المغذيات الدقيقة.

٧١- **تحليل المشكلة:** يسود فقر الدم (الأنيميا) بصفة خاصة في المناطق الهامشية المحيطة بالتجمعات الحضرية، مما يزيد من المخاطر التي تتعرض لها الأمهات والمواليد لدى الولادة. وترتفع وفيات الأمهات لدى الولادة بصورة استثنائية إذ يبلغ المعدل ٤٠٠ ١ لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة؛ كما يرتفع معدل وفيات المواليد حيث يبلغ ٨٨ لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية.

٧٢- **الأهداف والنتائج المنشودة:** يتمثل الهدف طويل الأجل في تحسين الصحة والتغذية عن طريق دعم الأغذية، ولاسيما دقيق القمح، بالمغذيات الدقيقة. ويتمثل الهدف المباشر في زيادة إمداد المجموعات المستفيدة من **البرنامج** بالحديد والفيتامينات، وذلك عن طريق دعم الحصص الغذائية المقدمة من **البرنامج**. وسيطلب **البرنامج** من الحكومة إعداد قانون لدعم دقيق القمح بالمغذيات الدقيقة.

٧٣- **دور المعونة الغذائية وطرق تقديمها:** سيجري في اليمن بيع المعونة الغذائية المقدمة عن طريق مرفق **البرنامج** المعني بصحة النساء والمغذيات الدقيقة الذي تموله كندا، وستستخدم حصيلة المبيعات في دعم الحصص الغذائية المقدمة من البرنامج بالمغذيات الدقيقة.

٧٤- **استراتيجية التنفيذ:** سيتولى مديرو المشروعات المعنيون بأنشطة الصحة والتعليم تنفيذ أنشطة المغذيات الدقيقة في العيادات والمدارس المستفيدة فعلاً من أغذية **البرنامج**. وسيتولى الإشراف العام كل من **البرنامج** وإدارة التغذية التابعة لوزارة الصحة العامة.

٧٥- **المشاركون والفوائد المنشودة:** سيتلقى جميع المستفيدين من أغذية البرنامج حصصاً غذائية مدعومة وستوجه للمستفيدين مغذيات دقيقة إضافية عن طريق مراكز رعاية الأمومة والطفولة والمدارس. وسيجري علاج النقص في بعض المغذيات الدقيقة وسيكون المستفيدين في حالة صحية أفضل نتيجة لذلك. ويتوقع بصفة خاصة تحسن إمكانات البقاء على قيد الحياة بالنسبة للأمهات والمواليد.

٧٦- **المساندة، والتنسيق، وترتيبات الرصد والتقييم:** سيضطلع الموظفون والاستشاريون العاملون في المكتب القطري **للبرنامج** بتنسيق هذا النشاط ورصد التدخل في إطاره وتقييم تأثيره، وذلك بالتعاون الوثيق مع وزارة الصحة العامة، ولجنة الأمم المتحدة القطاعية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتغذية، وإدارة المعايير والمواصفات. وسيجري استقصاء على مستوى القاعدة لقياس المدى الكمي للنقص في المغذيات الدقيقة لدى السكان المعنيين. وسيستخدم هذا الاستقصاء لتقييم مدى التحسينات الطارئة على السكان المستفيدين.

٧٧- **تقدير التكلفة:** يتطلب هذا النشاط الأساسي للمغذيات الدقيقة ضمن **البرنامج** لفترة السنوات الأربع ٨٠٠ ١ طن من الأغذية، بتكلفة تقديرية مقدارها ١,٥ مليون دولار.

الأنشطة التكميلية للبرنامج

٧٨- ستنفذ الأنشطة التكميلية للبرنامج إذا ما توافرت الموارد الكافية لذلك. وفيما يخص الصحة والزراعة، ستشكل الأنشطة التكميلية تمديداً للأنشطة الأساسية للبرنامج. وفي **مجال الصحة**، سيشمل النشاط التكميلي للبرنامج ما يصل إلى ٥٠٠ ٨ مستفيد إضافي (من الأسر)، وسيتطلب تنفيذه ٠٠٠ ٢٠ طن من الأغذية تقدر تكلفتها بمبلغ مقداره ٦,٦ ملايين دولار. **وفيما يخص الزراعة**، سيعتمد توسيع نطاق النشاط على نتائج المشروع التجريبي. إلا أن التقديرات المؤقتة تشير إلى أن النشاط التكميلي سيغطى خلال السنتين الثالثة والرابعة للبرنامج ٠٠٠ ٤ أسرة أخرى، وأنه سيتطلب ٦٠٠ ٥ طن من الأغذية بتكلفة تقديرية مقدارها ٢,٢ مليوني دولار.

القضايا الرئيسية والمخاطر

٧٩- **افتراضات متعلقة بالسياق العام للسياسات، والمؤسسات الوطنية، وشركاء المعونة:** يفترض **البرنامج** أن الحكومة ستواصل العمل بسياستها المتمثلة في التشجيع على تعليم الفتيات. وفي حالة توافر الموارد الغذائية، سيحول عدم كفاية المباني المدرسية دون تحقيق توسع كبير في النشاط الموجه لصالح التلميذات؛ غير أن بناء المرافق المدرسية الجاري تنفيذه بقروض من **البنك الدولي** وغيرها من المبادرات المضطلع بها في إطار الخطة الخمسية للحكومة سيمكن من تذليل هذه العقبة. وبالمثل، لن يتسنى توسيع نطاق نشاط الصحة إلا في الحالات التي توفر فيها مراكز الرعاية الصحية الأساسية خدمات كافية. بيد أن هذا النشاط يمكن توسيع نطاقه بما يتجاوز مستواه الحالي بكثير إذا ما أمكن الحفاظ على توفير الخدمات الصحية (وتنطوي الخطة الخمسية على وعود بزيادة الإنفاق في هذا المجال).

٨٠- في حين أن الوزارات الحكومية قد حسَّنت إدارة مشروعات الصحة والتعليم بصورة ملموسة، لا يزال هنالك مجال لتحسين تنفيذ الأنشطة. ومن المتوقع أن يستمر المكتب القطري **للبرنامج** في أداء دوره الجديد المتمثل في إدارة النقل

البري. وينبغي تحسين رفع التقارير عن توزيع الأغذية في إطار نشاط التعليم بحيث يرتقي إلى المستوى المحقق في إطار نشاط الصحة. ومن المتوقع أن تفيد السلطات على مستوى العاصمة (صنعاء) ومستوى المحافظات على أكمل وجه من التقارير المفصلة التي تتلقاها من مراكز التوزيع.

٨١- **القضايا المتعلقة بتمويل البرنامج القطري**: تعني الحاجة إلى تخطيط الأغذية المطلوبة لسنة دراسية كاملة للتشجيع على التحاق الفتيات بالمدارس أن توقعات مستويات الموارد التي تخطط قبل بدء السنة الدراسية تحد من توخي المرونة في زيادة أو تخفيض الدعم المقدم لهذا القطاع. ويمكن للتقلبات السنوية الطارئة على مستوى الموارد القطرية أن تستوعب بسهولة في النشاط المعني بقطاع الصحة.

٨٢- **المخاطر والظروف الأساسية**: يظل عدم الاستقرار السياسي المتعلق بتدهور الأوضاع الاجتماعية يشكل خطراً. وستؤدي الجولة الثانية من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، المتوقع إجراؤها هذا العام، إلى رفع الدعم عن أسعار القمح، والخبز، وبعض السلع الغذائية المختارة، والطاقة (بما فيها الطاقة الكهربائية)، والسلع والخدمات الأساسية. وسيقع العبء الناجم عن ارتفاع الأسعار بصورة غير متناسبة على أشد المجموعات فقراً. وستزداد الحاجة إلى المعونة الغذائية بصورة هائلة ما لم يكن خفض الدعم عن الأسعار مصحوباً بمزيد من الدعم الاجتماعي.

٨٣- ويعتزم **البرنامج** توجيه الفائدة لعدد أقل من المحافظات استناداً إلى مجموعة من المعايير الاجتماعية الاقتصادية (وعوامل استدامة النشاط الزراعي) بدلاً من تكرار المحاولات التي أجريت في الماضي لتغطية جميع المحافظات. ومن الواضح أن هذا النهج سيثير الخلاف في المحافظات التي ستوقف فيها معونة **البرنامج**. وعلى ذلك، فإن من المهم أن تضطلع الحكومة عن طريق وسائل الإعلام أو النواب المنتخبين من مختلف المحافظات، بالترويج للأسس المنطقية الكامنة في اختيار بعض المجتمعات المحلية دون غيرها.

٨٤- وفي حين أن تعاون المجتمعات المحلية في مجال الزراعة ليس غريبا في الريف اليمني، فإنه لم يشكل الإطار الأساسي لمعونة **البرنامج** المقدمة للقطاع الزراعي في الماضي. ومن ثم تدعو الحاجة إلى إدخال هذا النوع من المساعدة على أساس تجريبي في أنشطة الزراعة، مع توجيه عناية خاصة للتحقق (عن طريق الرصد في إطار **البرنامج**) من أنَّ لجان المجتمعات المحلية تعمل بصورة فعالة.

عملية تسيير البرنامج

التقدير

٨٥- ستستمر دورة مشروعات **البرنامج** بالنسبة للأنشطة المدرجة في البرنامج القطري لليمن. وسيشرف مدير المكتب القطري **للبرنامج** على تقييم الأنشطة، والتحقق من أن أداءها يرقى على الأقل إلى المستوى المحقق في إطار نهج المشروع، أي أن الأنشطة تثبت جدواها من الناحية التقنية، والاجتماعية، والاقتصادية، والإمدادية، وأن المعونة الغذائية ملائمة. وستجري استشارة الخبراء التقنيين المختصين من **الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة**. وسيتولى المكتب القطري **للبرنامج** استعراض العروض المجملة للأنشطة والموافقة عليها، وذلك بالتشاور مع وزارة التخطيط والتنمية والوزارات المعنية.

تنفيذ البرنامج

٨٦- تم مؤخرا دعم المكتب القطري **للبرنامج** في صنعاء عن طريق تعيين عدد إضافي من الموظفين الدوليين والمحليين بما في ذلك عدد من النساء اللائي تم تعيينهن مؤخراً. وبذا أصبح مزوَّداً بالقدر الكافي من الموظفين لتناول الأنشطة الأساسية المقترحة للبرنامج. وفي حالة توافر التمويل اللازم للأنشطة التكميلية، سيتطلب المكتب القطري تعيين مزيد من الموظفين المحليين. وتدعو الحاجة إلى مزيد من تنمية قدرات تقييم مدى التشارك وتحقيق المساواة بين الجنسين، وترتيبات الرصد والتقييم، ومن المقرر لهذه الغاية توفير مزيد من التدريب في هذه المجالات.

٨٧- **ترتيبات نقل الأغذية:** فيما يخص جميع أنشطة البرنامج القطري، أصبح **البرنامج** يتولى مزيداً من المهام اللوجستية. ومنذ تولِّيه مزيداً من المسؤولية عن نقل الأغذية، انخفضت خسائر ما بعد التسليم إلى الحد الأدنى كما تَحسَّن التنسيق والرصد. ويتسلم **البرنامج** جميع السلع في ميناء الحديدة ويتعاقد مع أصحاب الشاحنات لنقلها إلى نقاط التسليم الأمامية على مستوى المحافظات. وفي عام ١٩٩٨، يعتزم **البرنامج** الاضطلاع بالمسؤولية عن النقل الثانوي وكذلك النقل الرئيسي، أي النقل من نقاط التسليم الأمامية إلى مراكز التوزيع. ويستوفي اليمن، باعتباره من أقل البلدان نمواً، شروط استحقاق الدعم الذي يقدمه **البرنامج** فيما يخص تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة. وسيمكن ذلك من تغطية النفقات المترتبة على النقل الثانوي والرئيسي التي يتحملها **البرنامج**، وتكاليف التخزين والمناولة التي تتحملها الحكومة (وترد في الفصول ذات الصلة الخطوط العريضة للجوانب التنفيذية الأخرى في إطار الأنشطة الفردية).

٨٨- **ترتيبات تحويل السلع إلى نقد، وإدارة الأموال المتولدة عن ذلك:** فيما يخص نشاط الزراعة، ستنجم الأموال عن بيع السلع الغذائية في دوائر مقفولة. وستؤول ملكية هذه الأموال إلى المجتمعات المحلية التي تم في إطارها بيع السلع، وسيتولى موظف وزارة الزراعة والموارد المائية المسؤول عن الإرشاد الزراعي إيداع هذه الأموال في حساب مصرفي بفائدة قرب المجتمعات المحلية المعنية. وستستخدم الأموال في توفير المدخلات اللازمة للأنشطة المتعلقة بالمجتمعات المحلية. وستتولى إعداد خطط الإنفاق لجنة المجتمع المحلي التي ستضطلع، بالاشتراك مع **البرنامج** وموظف الإرشاد التابع لوزارة الزراعة والموارد المائية، بالموافقة على كل من استمارات طلب الإنفاق من هذه الأموال. وفيما يخص النشاط المعني بالمغذيات الدقيقة، ستوفر الأموال المطلوبة لشراء المغذيات الدقيقة محلياً عن طريق بيع السلع المقدمة من مرفق صحة النساء والمغذيات الدقيقة الممول من كندا والتابع **للبرنامج**.

٨٩- **أهداف العمل وتخصيص الموارد السنوية:** تخضع الأنشطة المجازة لخطط العمل السنوية المفصلة، التي يجري وضعها في مرحلة الإعداد وتعديلها سنوياً. وسيتولى المكتب القطري **للبرنامج**، بالتشاور مع وزارة التخطيط والتنمية والوزارات المعنية الأخرى، تحديد مخصصات الموارد السنوية في إطار مستوى الموارد السنوي المتاح للبرنامج القطري.

رصد البرنامج ومراجعة حساباته

٩٠- **الترتيبات المؤسسية:** سيتواصل العمل بالنظام القياسي المعمول به في **البرنامج** لرفع التقارير. وتقع المسؤولية عن الرصد ورفع التقارير أساساً على عواتق الوزارات المنفذة، ويقدم المكتب القطري **للبرنامج** الدعم في هذا الصدد. وقد أنشئ مؤخراً في المكتب القطري **للبرنامج** وحدة مدعمة للرصد. وسوف تقدم هذه الوحدة إلى موظفي الحكومة العاملين في المشروعات مساعدتها في رفع التقارير وتحليل البيانات المتلقاة من المحافظات ومراكز التوزيع. وسيتيح تعيين عدد إضافي من موظفي الرصد أيضاً زيادة الزيارات إلى مناطق المشروعات. ويضطلع موظفو **البرنامج** باستعراض التقارير

وزيارة مناطق المشروعات بصفة منتظمة، مع استخدام قوائم الرصد المنظم واجتماعات المجموعات التي تتيح الرصد من خلال مقابلة المستفيدين. ويجري تشاطر النتائج مع سلطات المشروعات، بحيث يتسنى تحديد التدابير التصحيحية اللازم اتخاذها.

٩١- **المؤشرات الرئيسية ووتيرة التقارير**: ترد التفاصيل في الملحق الثاني.

٩٢- **ترتيبات المساءلة**: سيخضع كل من أنشطة البرنامج المقترح للمراجعة من جانب الحكومة (مكتب المراجعة والتحقيق) ومكتب المراجعة الداخلية التابع **للبرنامج**. وتمشيا مع متطلبات **البرنامج**، وافقت الحكومة على إجراء المراجعة السنوية والتحقيق للأغراض الخاصة بناء على طلب **البرنامج**.

تعديلات البرنامج وتكملة الأنشطة القطرية

٩٣- سيتولى المكتب القطري **للبرنامج** رصد أداء كافة الأنشطة عن طريق تحليل التقارير والاضطلاع بالزيارات الميدانية المتكررة والمناقشات المنتظمة مع مديري المشروعات. وفيما يخص إدخال التعديلات على البرنامج القطري وأنشطته – بناء على استنتاجات التقييم والاستعراض، ومستويات الموارد – ستناقش التعديلات مع الوزارات المختصة، وستتخذ القدرات بصورة مشتركة في هذا الخصوص. ويجوز للمدير القطري **للبرنامج** إعادة تخصيص الموارد في إطار البرنامج القطري بعد مشاورة وزارة التخطيط والتنمية.

٩٤- وسيجري الاضطلاع بأنشطة تكميلية في حالة زيادة الموارد المتاحة عن طريق الأنشطة الأساسية. وسيلتمس المكتب القطري **للبرنامج** والمقر الحصول على مصادر للتمويل. وفي انتظار تعبئة الموارد المطلوبة، سيضطلع **البرنامج** بمرحلة تقدير دورة المشروع. وأبدت الحكومة استعدادها لتقديم الدعم للأنشطة التكميلية.

٩٥- ستجرى أية أنشطة خاصة في مجال إغاثة اللاجئين أو الطوارئ بناء على طلب الحكومة **ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين**، وذلك رهنا بمدى هذه الأنشطة. ويتوقع لمتطلبات البرنامج فيما يخص عملية الإغاثة الممتدة الجارية للاجئين الصوماليين أن تبلغ ٦٠٠ ١ طن من الأغذية سنويا، بتكلفة قيمتها ٠٠٠ ٨٠٠ دولار. وفي حالة زيادة عدد اللاجئين الصوماليين المعدمين، سيزداد عدد المقيمين في المعسكرات زيادة ضخمة.

التقييم

٩٦- أدرجت في كل من أنشطة البرنامج ترتيبات للتقييم تشكل جزءا لا يتجزأ من كل من هذه الأنشطة. وهذه الترتيبات مدرجة في وصف الأنشطة المتعلقة باستعراض إدارة الأنشطة الأساسية **للبرنامج**. وسيجري تقييم نشاط الصحة في أواخر عام ١٩٩٧، ونشاط التعليم في مطلع عام ١٩٩٨، وسيجري تقييم نشاط الزراعة قبيل انتهاء المرحلة التجريبية في مطلع عام ١٩٩٩. وسيواصل المكتب القطري **للبرنامج** الاستعانة بالباحثين، المحليين والدوليين معا، في اليمن. وتتولى بعثة محلية مشتركة بين **البرنامج** و**مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** تقييم تغذية اللاجئين سنويا، كما يجري التحقق من أعداد المستفيدين مرة كل ثلاثة أشهر.

٩٧- سيعد التقرير المرحلي عن سير العمل للبرنامج القطري في نهاية عام ١٩٩٩، وستقدم النتائج المستخلصة منه إلى **المجلس التنفيذي** في عام ٢٠٠٠. وستمثل القضايا الرئيسية التي يتناولها التقرير عن سير العمل في دور المعونة الغذائية باعتبارها وسيلة ناجعة ومستديمة لضمان الانتفاع بصفة مستمرة بالخدمات الصحية، وتحقيق تحسن ملموس في الحالة

الصحية؛ ومدى فعالية المعونة الغذائية باعتبارها إسهاماً في تحقيق تحسين إضافي في مواظبة الفتيات على الحضور المدرسي؛ ومشاركة المستفيدين في التدابير الرامية إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي، مع إيلاء تركيز خاص لتحديد مدى النجاح في توجيه الفوائد لأشد الفقراء فقراً، والنساء، وإيجاد أصول مفيدة. وسيُجرى تقييم انتهاء المدة في مطلع عام ٢٠٠١، في الوقت الذي ستقدم فيه مقترحات جديدة للبرنامج القطري لليمن.

الملحق الثالث

متطلبات البرنامج القطري لليمن (*) ١٩٩٨-٢٠٠١

		عام ١٩٩٨	عام ١٩٩٩	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠١	المجموع
أنشطة البرنامج الأساسية						
التعليم	الحجم بالأطنان	١٠ ٤٦٣	٨ ٣٧٠	٨ ٣٧٠	٨ ٣٧٠	٣٥ ٥٧٣
	القيمة بالدولار	٤ ١٥٣ ٩٥٠	٣ ٣٢٣ ١٦٠	٣ ٣٢٣ ١٦٠	٣ ٣٢٣ ١٦٠	١٤ ١٢٣ ٤٣٠
الصحة	الحجم بالأطنان	٨ ٥٧٧	٥ ٧١٨	٥ ٧١٨	٥ ٧١٨	٢٥ ٧٣١
	القيمة بالدولار	٢ ٨١٤ ٥٨٨	١ ٨٧٦ ٣٩٢	١ ٨٧٦ ٣٩٢	١ ٨٧٦ ٣٩٢	٨ ٤٤٣ ٧٦٤
الزراعة	الحجم بالأطنان	٢ ٨٠٤	٢ ٨٠٤	٢ ٨٠٤	٢ ٨٠٤	١١ ٢١٥
	القيمة بالدولار	١ ١٠٧ ٧٦٨	١ ١٠٧ ٧٦٨	١ ١٠٧ ٧٦٨	١ ١٠٧ ٧٦٨	٤ ٤٣١ ٠٧١
المغذيات الدقيقة	الحجم بالأطنان	٥٩٩	٥٩٩	٥٩٩	–	١ ٧٩٦
	القيمة بالدولار	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	–	١ ٥٠٠ ٠٠٠
مجموع متطلبات الأنشطة الأساسية للبرنامج						
	الحجم بالأطنان	٢٢ ٤٤٢	١٧ ٤٩١	١٧ ٤٩١	١٦ ٨٩٢	٧٤ ٣١٦
	القيمة بالدولار	٨ ٥٧٦ ٣٠٦	٦ ٨٠٧ ٣٢٠	٦ ٨٠٧ ٣٢٠	٦ ٣٠٧ ٣٢٠	٢٨ ٤٩٨ ٢٦٥
أنشطة البرنامج التكميلية						
الصحة	الحجم بالأطنان	٢ ٨٥٩	٥ ٧١٨	٥ ٧١٨	٥ ٧١٨	٢٠ ٠١٣
	القيمة بالدولار	٩٣٨ ١٩٦	١ ٨٧٦ ٣٩٢	١ ٨٧٦ ٣٩٢	١ ٨٧٦ ٣٩٢	٦ ٥٦٧ ٣٧٢
الزراعة	الحجم بالأطنان	–	–	٢ ٨٠٤	٢ ٨٠٤	٥ ٦٠٨
	القيمة بالدولار	–	–	١ ١٠٧ ٧٦٨	١ ١٠٧ ٧٦٨	٢ ٢١٥ ٥٣٦
مجموع متطلبات الأنشطة التكميلية للبرنامج						
	الحجم بالأطنان	٢ ٨٥٩	٥ ٧١٨	٨ ٥٢٢	٨ ٥٢٢	٢٥ ٦٢١
	القيمة بالدولار	٩٣٨ ١٩٦	١ ٨٧٦ ٣٩٢	٢ ٩٨٤ ١٦٠	٢ ٩٨٤ ١٦٠	٨ ٧٨٢ ٩٠٨
مجموع متطلبات الأنشطة الأساسية والتكميلية للبرنامج						
	الحجم بالأطنان	٢٥ ٣٠١	٢٣ ٢٠٩	٢٦ ٠١٣	٢٥ ٤١٤	٩٩ ٩٣٧
	القيمة بالدولار	٩ ٥٢٤ ٥٠٢	٨ ٦٨٣ ٧١٢	٩ ٧٩١ ٤٨٠	٩ ٢٩١ ٤٨٠	٣٧ ٢٨١ ١٧٣

المتطلبات المتوقعة لعملية الإغاثة الممتدة(*) ١٩٩٨-٢٠٠١

		عام ١٩٩٨	عام ١٩٩٩	عام ٢٠٠٠	عام ٢٠٠١	المجموع
اللاجئين	الحجم بالأطنان	١ ٦٢١	١ ٦٢١	١ ٦٢١	١ ٦٢١	٦ ٤٨٢
	القيمة بالدولار	٧٥٧ ٢١٩	٧٥٧ ٢١٩	٧٥٧ ٢١٩	٧٥٧ ٢١٩	٣ ٠٢٨ ٨٧٦

(*) تشمل المتطلبات تكاليف السلع الغذائية، والنقل البحري/ البري، والنقل البري والتخزين والمناولة، والتكاليف المباشرة (أي مجموع التكاليف التشغيلية المباشرة).

الملحق الأول

الأنشطة الأساسية للبرنامج

النشاط والرقم/العنوان السابق	الحجم (با طنان) والقيمة (بملايين الدولارات)	المدة	الوكالة المنفذة	١ هداف	دور المعونة الغذائية	المجموعة المعنية	المنطقة	جهات أخرى تقدم مساعدات
النشاط (١): التعليم ٤٦٩٥ "المساعدة للتعليم الابتدائي"	٣٥ ٦٠٠ طن أو ١٤ مليون دولار	١٩٩٨-٢٠٠١ ينتهي المشروع الجاري في ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٩٨	وزارة التربية والسلطات العامة المسؤولة عن المعاهد العلمية (مسائل السياسة التوجيهية لوزارة التخطيط والتنمية)	(أ) زيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس، ومعدل مواظبتهن على الدراسة، والحد من التسرب في المناطق الريفية المعنية؛ (ب) الإسهام في زيادة معدل التحاق ١ طفال بالتعليم الثانوي في المناطق المحرومة، عن طريق تمكين داخليات المدارس من العمل طيلة السنة الدراسية.	حافز لحفز ١ سر على إرسال الفتيات إلى المدارس. وفيما يخص التلاميذ الداخليين، تشكل المعونة الغذائية دعما للميزانية المعتمدة للسلطات التعليمية، وكذلك تشكل دعما تغذويا للتلاميذ.	تلميذات المدارس (٦٠ ٠٠٠ تلميذة) وعائلاتهن عن طريق التغذية المدرسية، عدد التلاميذ الفقواء (١٠ ٠٠٠ من ١ ولاد) الذين يسكنون الداخليات.	أبيان، حجة زمان، حضرموت، الحديدة، لحج ماهويت، شبوة تعز، (٩ ولايات من ١٧ ولاية).	تمويل **البنك الدولي** لبناء المدارس (٢٠ مليون دولار). مشروع **منظمة اليونيسيف** لدعم المعلمات.
النشاط (٢): الصحة ٢٤٣٥ (التوسع الثالث) "المساعدة لمراكز رعاية ١ مومة والطفولة"	٢٥ ٧٠٠ طن ٨,٤ مليون دولار	١٩٩٨-٢٠٠١ (مسائل السياسة التوجيهية لوزارة التخطيط والتنمية)	وزارة الصحة العامة	(أ) دعم مراكز الرعاية الصحية ١ ساسية التي توفر خدمات رعاية ١ مومة والطفولة، عن طريق زيادة وانتظام حضور ١ مهات اللائي يرتقبن الولادة والمرضعات وا طفال دون سن الخامسة إلى هذه المراكز؛ (ب) دعم مراكز علاج السل عن طريق تخفيض معدلات تخلف المرضى عن متابعة العلاج؛ (ج) والقضاء على الجذام.	تستخدم المعونة الغذائية حافزا على زيادة معدل الحضور لعيادات ١ مومة والطفولة، وتشجيع المرضى الخارجيين المصابين بالسل والجذام على إكمال علاجهم.	(أ) النساء الضعيفات (النساء المرضعات والنساء اللاتي لهن أطفال دون سن الخامسة (٥ ٩٠٠ أسرة)؛ (ب) مرضى السل خارج المستشفيات (١ ٥٠٠) وضحايا الجزام (١ ٠٠٠)؛ عن طريق المراكز الصحية.	نفس المناطق المقترحة للتعليم.	جهات مانحة ثنائية تدعم بناء المراكز الصحية، وتقدم التجهيزات وا ودية والتدريب.

الأنشطة الأساسية للبرنامج								
النشاط والرقم/العنوان السابق	الحجم (با طنان) والقيمة (بملايين الدولارات)	المدة	الوكالة المنفذة	ا هداف	دور المعونة الغذائية	المجموعة المعنية	المنطقة	جهات أخرى تقدم مساعدات
النشاط (٣): الزراعة "المبادرات المحلية لدعم ا من الغذائي ا سري"	٢٠٠ ١١ طن ٤,٤ مليون دولار	١٨ شهراً ويبدأ تنفيذ المشروع التجريبي في أواخر عام ١٩٩٧ ويتوقع تمديد فترته إلى عام ٢٠٠١	وزارة الزراعة والموارد المائية (مسائل السياسة التوجيهية لوزارة التخطيط والتنمية)	(أ) زيادة تيسُّر ا غذية عن طريق الحصص الغذائية المقدمة من البرنامج وإنتاج الفواكه والخضر وحفظها؛ (ب) توفير مياه الشرب المأمونة والإنتاج الغذائي؛ (ج) حماية ا راضي من التدهور البيئي؛ (د) تطوير قدرات الإرشاد الزراعي.	(أ) تشكل المعونة الغذائية دخلاً بديلاً، يتيح للفقراء الهامشيين من المزارعين تحسين إنتاجية أراضيهم، وتوفير ا غذية الضرورية؛ (ب) بيع ا غذية في دوائر مقفولة وشراء المدخلات ا ساسية؛ (ج) تعويض المزارعين العاملين في إطار الإرشاد للاضطلاع بالاتصالات القروية.	ملاك ا راضي الفقراء الهامشيون، المزارعون المشاركون في المحصول، العمال اليوميون، وا سرة الفقيرة التي تأسسها نساء.	مجتمعات المزارعين الفقراء في المناطق المعتمدة على ا مطار، نشاط نموذجي في أبيان الحديدة لحج ومهاويت.	المساعدات الفنية من منظمة ا غذية والزراعة بدعم مالي من برنامج ا مم المتحدة الإنمائي.
النشاط (٤): المغذيات الدقيقة "مرفق صحة النساء والمغذيات الدقيقة"	٨٠٠ ١ طن ١,٥ مليون دولار	١٩٩٨-٢٠٠١	مديرو المشروعات المضطلع بها في إطار أنشطة الصحة والتعليم. يتولى الإشراف **البرنامج** وإدارة التغذية التابعة لوزارة الصحة العامة	زيادة إمداد المجموعات المستفيدة من البرنامج بالحديد والفيتامينات، عن طريق دعم الحصص الغذائية المقدمة من **البرنامج**.	تحويل ا غذية إلى نقد في اليمن وتستخدم الحصيلة لدعم الحصص الغذائية المقدمة من **البرنامج**.	كل المستفيدين من أغذية **البرنامج**.	المناطق التي يشملها مشروع **البرنامج**، من خلال مراكز الرعاية الصحية ا ولية والمدارس.	مرفق **البرنامج** للمرأة والمغذيات الدقيقة الذي تدعمه كندا.

الملحق الثاني

المؤشرات وخطة الرصد[1]

النشاط الرئيسي للبرنامج	المؤشرات الرئيسية	وتيرة الجمع	المؤسسة المسؤولة أمام المكتب القطري للبرنامج
النشاط (١): التعليم	(أ) معدل التحاق الفتيات بالمدارس ومواظبتهن على الدراسة، ومعدلات التسرب؛ ونتائج التحصيل الأكاديمي، وقيمة الحصص الغذائية المأخوذة إلى المنازل بالنسبة للتلميذات الخارجيات؛ (ب) عدد التلاميذ الداخليين، وعناصر الوجبات الغذائية؛ والتفتيش الاتفاقي للأوضاع الصحية والإصحاحية، والنجاح الأكاديمي للتلاميذ	كل ستة أشهر (التقارير عن تنفيذ المشروعات)	وزارة التربية والتعليم والهيئة العامة للمعاهد العلمية. المعلمون المسؤولون عن إعداد التقارير عن المستفيدين والسلع الموزعة والمخزونات المرحلة.
النشاط (٢): الصحة	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة والأمهات، معدل الحضور والتحصين في مراكز رعاية الأمومة والطفولة؛ وحضور المرضى الخارجيين لتناول العلاج (ومعدل التخلف) بالنسبة لمرضى السل والجذام الخارجيين	كل ستة أشهر (التقارير عن تنفيذ المشروعات)	وزارة الصحة العمومية موظفو المراكز الصحية المسؤولون عن إعداد التقارير عن المستفيدين والسلع الموزعة والمخزونات المرحلة.

(١) لكل ا نشطة: التقارير الفصلية عن سير العمل فيما يخص إيصالات الحصص الغذائية المقدمة من **البرنامج** واستخدامها (الكميات التي يتم استلامها، واقتراضها، وإقراضها، وتبديلها، والكميات الموزعة، والخسائر المتكبدة، وقائمة المخزون من ا غذية) والتقارير عن تنفيذ المشروعات التي تصدر مرتين في السنة والتي توفر معلومات عن المستفيدين والمؤشرات.

المؤشرات وخطة الرصد[1]

النشاط الرئيسي للبرنامج	مؤشرات النتائج	مؤشرات الأثر	وتيرة الجمع	المؤسسة المسؤولة أمام المكتب القطري للبرنامج
النشاط (٣): الزراعة: الأهداف: **مياه الشرب المأمونة والأغذية**	عدد المنشآت المائية؛ والهكتارات المحمية؛ والأسر المستفيدة من هذه المنشآت؛ والهكتارات الخاضعة للإدارة والمراقبة	عدد الساعات المخصصة لجلب المياه للاستعمال المترلي – زيادة في إنتاج الغذاء.	سنويا	وزارة الزراعة والمواد المائية
زيادة تيسُّر الأغذية وتنويع وتحسين نظم التغذية:				سيقوم **البرنامج** بتدريب النظراء الحكوميين وبالرصد النوعي. بما في ذلك ارصد عن طريق الاتصال بالمستفيدين.
* الإنتاج الزراعي	عدد الخطط المجازة؛ ورقع الحدائق المترلية والأسر المعنية بها؛ والرقع الإضافية المترعرعة والأسر المعنية بها؛ والرقع الزراعية المطوَّرة للأعلاف والأسر المعنية بها؛ والأنشطة الصغيرة النطاق التي أُنجزت والأسر المعنية بها.	عدد العمال المستخدمين – السلع الغذائية الرئيسية، الوجبات اليومية، النساء المتلقيات للحصص، إنتاج الغذاء لكل أسرة، الاستمرارية.	سنويا	
*توليد الدخل (بيع سلع **البرنامج** في دوائر مغلقة – حصيلة المبيعات)	كمية/ قيمة الأغذية المسلَّمة إلى الأسر والدخل المحوَّل لصالحها.		سنويا	
* تجهيز الأغذية وحفظها	عدد النساء اللاتي يتلقين تدريباً في تجهيز الأغذية؛ والخطط المجازة في مضمار تجهيز الأغذية؛ والأموال المقدمة لاضطلاع النساء بتجهيز الأغذية؛ والأسر المعنية بتجهيز الأغذية على أساس منتظم	عدد المنتجات المعالجة؛ عدد الأسر التي تستعمل المنتجات المعالجة، عمر المنتجات المعالجة.	سنويا	
* حماية الأراضي	نسبة الأموال المستغلة لحماية الأراضي؛ والخطط المجازة لحماية الأراضي.	عدد الأسر ذات الأراضي المحمية.	سنويا	
* **تنمية مشاركة المجتمعات المحلية** والاعتماد على الذات بالنسبة للنساء،	عدد القرى التي وضعت خططاً للمشروعات؛ واللجان المشكَلة؛ والنساء اللاتي يحضرن الاجتماعات؛ والأموال	عدد الاجتماعات، المشاركة الطوعية للنساء. الصراعات بشأن توزيع الموارد	كل ستة شهور	

المؤشرات وخطة الرصد[1]

النشاط الرئيسي للبرنامج	مؤشرات النتائج	مؤشرات الأثر	وتيرة الجمع	المؤسسة المسؤولة أمام المكتب القطري للبرنامج
عن طريق تخطيط وتنفيذ وإدارة الإنتاج الزراعي وتجهيز الأغذية	الموزعة بحسب الخطط؛ والاعتمادات المخصصة للأنشطة النسائية؛ والمجموع الكلي للمبالغ التي يتم تحصيلها في كل صندوق قروي؛ والمبالغ المصروفة من القروض؛ واسترداد القروض.	وما حل منها دون تدخل خارجي. إنسجام ذلك مع حاجة القرى.		
* **تنمية قدرات الإرشاد الزراعي** دعم وحدات الإرشاد الزراعي على مستوى المقاطعات: (أ) التدريب؛ (ب) نشر الموظفين	عدد الدورات التدريبية (في المقاطعات والقرى)؛ المسؤولين عن التدريب الذين تلقوا تدريباً؛ الموظفين/ الموظفات على مستوى المقاطعات؛ المزارعات المسؤولات عن الاتصالات القروية؛ الوحدات التدريبية المرنة التي تم وضعها؛ وحدات تجهيز الأغذية العاملة على مستوى المقاطعات؛ المزارعين المسؤولين عن الاتصالات القروية الذين يتلقون حصصاً غذائية.	عدد زيارات موظفى الارشاد زيارات النساء إلى مراكز الولايات للمشاركة في أنشطة المشاركة. فعالية المدربين ومزارعي الاتصال	كل ستة أشهر	